مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: موقف الأحزاب الأوروبية من السياسة الخارجية الإيرانية
اسم الكاتب: د. حسين طلال مقلد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/827
تاريخ الاسترداد: 2025/05/09 23:05 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

موقف الأحزاب الأوروبية من السياسة الخارجية الإيرانية

د. حسين طلال مقلد*

الملخص

ركزت الأدبيات السابقة في العلاقات الدولية على دور الدولة أو المنظمات كفاعل سياسي أساسي، فيما تتميز هذه الدراسة بتركيزها على دور الأحزاب السياسية وتأثيرها داخل منظمة إقليمية وهي الاتحاد الأوروبي، وصولاً إلى دراسة دور هذه الأحزاب في صنع القرار في مجال السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه إيران.

تحتل مسألة التكامل بين الدول مكانة مهمة في أدبيات العلاقات الدولية مستندة إلى النظرية الوظيفية التقليدية والوظيفية الجديدة. بينما جرت العادة أن تهتم هذه الأدبيات بسلوك الدول في عملية التكامل، وإيجاد وحدة سياسية أعلى من الدولة والدول الأعضاء، هَدَفَ هذا البحث إلى دراسة دور الأحزاب داخل الدول وآلية تأثيرها في سلوك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه.

ومع أنَّ الأحزاب السياسية لا تعدُّ من الفاعلين الأساسيين على مستوى النظام الدولي إلَّا أنَّها تتمتع بعلاقة متعدية من خلال تأثيرها في رسم السياسة العامة والخارجية داخل الدولة، أو ما يسمى بالصندوق الأسود للدول الأعضاء، وكذلك للاتحاد الأوروبي.

* أستاذ مساعد – كلية العلوم السياسية– جامعة دمشق.
نائب عميد كلية العلاقات الدولية والدبلوماسية في جامعة الشام الخاصة

The role of European parties in Iranian foreign policy

Dr. Hussein Talal Maklad*

Abstract

Previous ethics on international relations focused on the role of the state or organizations as a main political actor, while this study is distinguished by its focus on the role of political parties and their influence within a regional organization, namely the European Union, leading to an examination of the role of these parties in decision-making in the field of European Union foreign policy towards Iran. The issue of integration between states occupies an important place in the ethics of international relations, based on the traditional functional theory and the new functionalism. While it is customary for this ethics to be concerned with the behavior of states in the integration process, and the creation of a higher political unit than the state and member states.

This research aims to study the role of parties within states and the mechanism of their influence on the behavior of the member states of the European Union and the foreign policy of the European Union and its member states. Although political parties are not considered among the main actors at the level of the international system, they enjoy a transitive relationship through their influence in shaping public and foreign policy within the state or the so-called black box for member states, as well as the European Union.

*Assistant Professor-Faculty of Political Sciences-Damascus University.
Vice Dean of the Faculty of International Relations and Diplomacy at
Al-Sham Private University. Email; h.m.foir@aspu.edu.sy

المقدمة:

مع أنَّ الدراسات الأدبية في مجال العلاقات الدولية تنطلق من التركيز على الدولة بوصفها الوحدة الأساسية للدراسة، إلَّا أنَّ اتجاهات حديثة تشير إلى أهمية الدخول إلى داخل الصندوق الأسود (الدولة) لدراسة دور الأحزاب السياسية والقوى الفاعلة الأخرى في رسم السلوك الخارجي للدول والمنظمات الإقليمية.

وفي هذا الإطار يأتي هذا البحث لدراسة دور الأحزاب السياسية الأوروبية في تحديد السياسة الخارجية الأوروبية ورسمها تجاه إيران، وإبراز التباين في الأيديولوجيات من اليمين إلى اليسار، وأثر هذه الأيديولوجيات في تحديد موقف الاتحاد من المسائل المتعلقة بعلاقات الاتحاد الأوروبي مع إيران؛ في إطار بيئة دولية وإقليمية انقسمت باتجاهاتها بين مؤيدين للحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران ومثالنا هنا الاتحاد الأوروبي، ورافضين لاستمرار العمل بهذا الاتفاق، إذ أوقفت الولايات المتحدة الأمريكية العمل بالاتفاق النووي مع إيران، ما أدى إلى بروز شرخ بين طرفي الأطلسي للمرّة الثّانية في القرن الحادي والعشرين بعد المواقف المتباينة للطرفين من الغزو الأمريكي للعراق عام 2003.

مشكلة البحث:

تكمن مشكلة البحث في دور الأحزاب السياسية الأوروبية فوق القومية في التأثير في عملية صنع السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه إيران.

وفي هذ الإطار طُرِحَ سؤال البحث على النّحو الآتي: إلى أي حد أدَّتْ الأحزاب السياسية بمختلف اتجاهاتها دوراً في رسم السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه إيران، والملفات المتعلقة بإيران مثل الملف النووي؟

فرضية البحث:

انطلق هذا البحث من افتراض واضح هو أنَّ عملية التكامل أدت إلى ترسيخ مجموعة من القواعد لتنظيم سلوك الدول الأعضاء. وفي الوقت نفسه تسهم القوى الفاعلة داخل الدول مثل الأحزاب الأوروبية في تحديد هذه القواعد والسلوك الخارجي للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء.

وانطلق الباحث من فرضية البحث الآتية: أدَّت الأحزاب السياسية الأوروبية دوراً في تحديد السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي تجاه إيران.

المتغير المستقل: مواقف الأحزاب الأوروبية من إيران.

المتغير التابع: سياسة الاتحاد الأوروبي من إيران.

أهمية البحث:

أتت أهمية هذا البحث من أنَّه يسلط الضوء على لاعب مهمّ من غير الدول، وهو الأحزاب التي لم تحظَ بالدراسة والتشريح لبيان دورها في عملية صنع القرار في مجال السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

كما تصدَّى البحث لمسألة مهمة هي موقف الاتحاد الأوروبي من إيران، وإمكانية استشراف مستقبل العلاقات بين الطرفين، وكيف ستنعكس هذه المواقف في ظل الاصطفافات الإقليمية والدولية في المنطقة.

المنهج:

اعتمد الباحث المنهج المقارن، وذلك للمقارنة بين الأحزاب ومواقفها من معظم القضايا الخلافية بين إيران والنظام الدولي ممثلاً بالولايات المتحدة الأمريكية. كما اعتمد الباحث على المنهج التحليلي الذي يركز على تحليل أهم الوثائق والمواقف التي اتخذتها الأحزاب الأوروبية.

الدراسات السابقة:

تكاد المكتبة العربية تخلو من الدراسات التي تتناول دور الأحزاب الأوروبية في صنع القرار في الشأن الإيراني، فمعظم الدراسات كانت تتناول السياسة الخارجية الإيرانية أو الأوروبية دون تحليل دور الأحزاب في صنع الرأي العام والسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي.

تقسيم البحث: تألّف البحث من المحاور الآتية:

المبحث الأول: البرلمان الأوروبي كلاعب في السياسة الخارجية:

- المطلب الأول: البرلمان الأوروبي.
- المطلب الثاني: البرلمان الأوروبي الحالي (2019–2024).
- المطلب الثالث: المجموعات الحزبية في البرلمان الأوروبي.

المبحث الثاني: العلاقات الأوروبية الإيرانية (تطور وقضايا) ودور الأحزاب في تحديد هذه المواقف:

- المطلب الأول: تطور العلاقات الإيرانية الأوروبية.
- المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وإيران.
- المطلب الثالث: دور الأحزاب الأوروبية ومواقفها من العلاقات مع إيران.
- المطلب الرابع: محددات التعامل الأوروبي مع الملف الإيراني.

كلمات مفتاحية: البرلمان الأوروبي، الانتخابات الأوروبية، المجموعات الحزبية الأوروبية، إيران.

المبحث الأول: البرلمان الأوروبي كلاعب في السياسة الخارجية:

ازداد دور البرلمان الأوروبي في السياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي بعد توقيع معاهدة لشبونة عام 2007 ودخولها حيز التنفيذ في عام 2009.

المطلب الأول: البرلمان الأوروبي

نصت المادة 10 من معاهدة الاتحاد الأوروبي على النقاط الآتية:

1. يقوم عمل الاتحاد على أساس الديمقراطية التمثيلية، فالمواطنون يمثّلون مباشرة على المستوى الأوروبي في البرلمان الأوروبي، والدول الأعضاء تمثّل في المجلس الأوروبي من خلال رؤسائها أو رؤساء حكوماتها. وهم يخضعون لمساءلة برلماناتهم القومية أو مواطنيهم.
2. لكلّ فرد حقّ المشاركة في الحياة الديمقراطية للاتحاد، وتتخذ القرارات بشكل مفتوح وقريب من المواطنين. وتسهم الأحزاب السياسية، على المستوى الأوروبي، في تشكيل الوعي السياسي الأوروبي والتعبير عن إرادة مواطني الاتحاد. والاتحاد هو الهيئة التشريعية الوحيدة المتعددة القوميات في العالم، ويمثل "مواطني الاتحاد" جميعهم البالغ عددهم 507 مليون نسمة، حسب المادة 14 (2) من "معاهدة الاتحاد الأوروبي": "ينتخب أعضاء البرلمان من مواطني الدول الأعضاء، والمقيمين فيها، من غير الأوروبيين، الذين تتوافر فيهم شروط الانتخاب"، هذا يعني أن التصويت يشمل المواطنين غير التابعين لقوميات الدول الأعضاء[1].

ولّما كان الشعب هو مصدر السلطات، وفق نصوص الدساتير الأوروبية وروحها، فقد أسس الاتحاد الأوروبي ما يعرف بمبدأ المواطنة الكاملة المتساوية الفاعلة من دون تمييز

[1] The European elections; EU legalization ،National Provisions and Civic Participation ،Study for the AFCO Committee، Directorate-General for Internal Policies –European Parliament 2014 ،p. 5

على أي أساس. وقد جاء في المادة 20 من "معاهدة التطبيقات الوظيفية للاتحاد الأوروبي[2]": "كلّ شخص يحمل جنسية الدول الأعضاء في الاتحاد هو مواطن في الاتحاد، جنسية الاتحاد إضافية، لا تحل محل الجنسية القومية، يجب أن يتمتع مواطنو الاتحاد بالحقوق والواجبات المنصوص عليها في المعاهدات"، وبالنتيجة يحق للمواطنين الأوروبيين "[3]:

1. التحرك والإقامة بحرية داخل أراضي الدول الأعضاء.
2. التصويت والترشح في انتخابات البرلمان الأوروبي وفي الانتخابات البلدية في الدول الأعضاء التي يقيمون فيها، وفق الشروط المطبقة على مواطني تلك الدول.
3. التمتع بحق الحماية الدبلوماسية والقنصلية في أقاليم الدول الثالثة (غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي) التي لا تمثيل قومي للدولة العضو فيها، من قبل أي دولة عضو أخرى.

للبرلمان أيضاً تأثير غير مباشر في السياسة الخارجية، إذْ يجب على البرلمان أن يصادق على المنح التنموية جميعها بما فيها المقدمة للدول الأخرى. من الأمثلة على ذلك دعم إعادة إعمار العراق بعد الحرب، وتقديم الحوافز لإيران لوقف البرنامج النووي الإيراني، وصفقة تبادل معلومات الركاب مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ونلاحظ أنَّ معاهدة لشبونة 2009 منحت البرلمان الأوروبي كفاءة تشريعية أكبر فيما يتعلق بالشؤون التجارية، فالبرلمان أصبح يمنح الموافقة على العملية التفاوضية، وكذلك عقد الاتفاقيات التجارية. وعلى المفوضية إعلام البرلمان عن مراحل الإجراء كلّها. كما يعمل

[2] معاهدة التطبيقات الوظيفية وهي معاهدة أقرتها معاهدة لشبونة، ودخلت حيز التنفيذ في 1 كانون الأول 2009

[3] Official Journal of the European Union, Consolidated Version of the Treaty on the Functioning of the European Union ،30.3.2010 –C83/56

البرلمان اليوم إلى جانب المجلس في تبني "الإجراءات التي تحدد الإطار لتنفيذ السياسة التجارية المشتركة "[4].

ومن أهم النماذج على استخدام البرلمان الأوروبي لسلطته في مراقبة الاتفاقيات وتصديقها، أو رفضها بهدف تحسين شروط تلك الاتفاقيات ورفض البرلمان الاتفاقية المؤقتة مع الولايات المتحدة الأمريكية"سويفت" SWIFT[5]، [6] بدأت وزارة الخزانة الأمريكية "برنامج تعقب تمويل الإرهاب" TFTP. ونلاحظ أن لسويفت مركزين: الأول في بلجيكا والثاني في فيرجينيا. ومن ثَمّ، فهذا الاتفاق خاضع لازدواجية قضائية مختلطة بلجيكية وأمريكية.

وقد أدَّى التعاون مع الولايات المتحدة الأمريكية إلى خرق قانون الخصوصية للاتحاد الأوروبي، الذي يمنع نقل المعلومات الشخصية إلى القوميات التي لا تكفل مستوى مناسباً من الحماية، مثل الولايات المتحدة الأمريكية. ومن ثَمَّ، فإنّ وجود البرنامج الأمريكي لتعقب تمويل الإرهاب "تم فضحه من خلال صحف أمريكية، مثل وول ستريت ونيويورك تايمز ولوس أنجلس في 23 حزيران 2006؛ ممَّا أدَّى إلى حدوث رد فعل شعبي ومؤسساتي في الاتحاد الأوروبي"[7]. وبتأثير كبير من الرأي العام والمنظمات غير الحكومية أجرى البرلمان الأوروبي جلسات استماع عن الاتفاق المؤقت، وتبنى البرلمان الأوروبي قراراً في 6 تموز

[4] The Post –Lisbon Role of the European parliament in the EUs Commercial Policy; Implications for Bilateral Trade Negotiations –EU Diplomacy Papers 5/2012 –Belgium-College of Europe –p.3

[5] سويفت SWIFT اختصار لـ "جمعية الاتصالات المالية البنكية العالمية"، التي أسست في بلجيكا عام 1973 بتعاون شمل 239 بنكاً من 15 دولة مختلفة، بهدف تأسيس "نظام معالجة المعلومات عالمياً "وربط الاتصالات ولغة مشتركة للتحويلات المالية". اليوم، وهذه الجمعية مسؤولة اليوم عن 80% من الرسائل المالية، التي تتضمن معلومات شخصية تبدأ من أسماء الدافع والمستفيد.

[6]Maria Romaniello, The International Role of European parliament ;The SWIFT Affairs and the Re-assessed, European Institutional Balance of Power ،Centro Studi Federalism Perspective on Federalism ،Vol.5,Issue 1,2013 ,E-108
http://www.on-federalism.eu/attachments/156_download.pdf

[7] Ibid .p.E-109

2006 عَبَّرَ فيه "عن قلقه الجدي من عدم احترام الخصوصية وحماية المعلومات المتبنى في أوروبا". وفي تشرين الأول 2006 صدر عن المفوضية الأوروبية تقرير عن خرق اتفاقية سويفت لقانون حماية المعلومات البلجيكي، وعلى أثر التقرير عقد البرلمان جلسات استماع، مثل فيها الممثل المالي لسويفت[8].

كما أصدر البرلمان قراراً في 14 شباط 2007، أكد فيه وجود "حالة من عدم التأكد القانوني بما يتعلق بضمانات حماية المعلومات من أجل تبادل المعلومات ونقلها بين الاتحاد والولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بهدف تأمين الأمن العام (منع الإرهاب خاصة). ودعا إلى أهمية تدخل البرلمان الأوروبي في عقد الاتفاق مع الولايات المتحدة الأمريكية[9].

وفي 17 أيلول 2009، وبعد أيام من رفض المجلس منح البرلمان الأوروبي معلومات عن الاتفاق المؤقت، أصدر البرلمان قراراً شجب فيه التوجيهات التفاوضية، ورأي الخدمة القانونية للمجلس مؤكداً أهمية إتاحة الوثائق للعامة. وأكد البرلمان "الحاجة إلى إحراز حق التوازن بين الإجراءات الأمنية والحريات المدنية والحقوق الأساسية"، ودعا إلى أهمية تحقيق أكبر قدر من احترام الخصوصية وحماية المعلومات في الاتفاق". ولكن، على الرغم من قرار البرلمان الأوروبي، "لم يبدِ المفاوضون أيَّ اهتمام برأي البرلمان الأوروبي.

وتوجهت النائبة في البرلمان الأوروبي سوفي فيلد Sophie t Veld إلى محكمة العدل الأوروبية مدعية على المجلس. وفي 8 أيلول 2009 رفض المجلس مرة ثانية منح البرلمان الحق في الاطلاع الكامل على وثائق الاتفاق، واكتفى في 23 تشرين الأول 2009 بالسماح فقط بالاطلاع الجزئي على المعلومات. وفي 30 تشرين الثاني 2009 – قبل يوم من دخول

[8]Ibid ،p.E-109
[9]Ibid ,p.E-109

اتفاقية لشبونة حيز التنفيذ – سمح المجلس للرئاسة بتوقيع الاتفاقية المؤقتة. وكانت هذه الخطوة الشرارة لغضب البرلمان الأوروبي[10].

وفي 25 كانون الثاني 2010، وقبل أيام من دخول الاتفاق المؤقت حيز التنفيذ، أُحيل الاتفاق إلى البرلمان الأوروبي الذي رفض الاتفاقية المؤقتة في 11 شباط 2010، وذلك بغالبية 378 ضد الاتفاق، مقابل 196 مع الاتفاق، بعد أن كانت المفوضية الأوروبية قد تفاوضت على هذا الاتفاق مع السلطات الأمريكية المختصة وتم تصديقه من قبل المجلس[11].

وفي 24 آذار 2010 بدأت المفوضية تُجَهِّز مسودة لاتفاق طويل الأمد (سويفت). ووافق عليه المجلس في 11 أيار، وبعدها أحيل إلى البرلمان الأوروبي، الذي "رحب بالروح الجديدة للتعاون المؤسساتي التي أظهرها كل من المفوضية والمجلس وإرادتهما في الانخراط مع البرلمان، آخذين في الحسبان التزاماتهما بالاتفاقيات التي تنص على إعلام البرلمان بشكل كامل وفوري بإجراءات التفاوض جميعها "[12].

ومن الجانب الأمريكي، تمت دعوة عدد من البرلمانيين الأوروبيين إلى واشنطن، كما تحدث نائب الرئيس السابق جوزف بايدن أمام جلسة للبرلمان الأوروبي أشار فيها إلى الاتفاق. وبالفعل أُخِذَ بتعديلات البرلمان الأوروبي جميعها، وفي المحصلة صدق البرلمان الاتفاق في 8 تموز 2010. [13]

وبعد نشر التقرير عن فضيحة التجسس المنسوبة إلى وكالة الأمن القومي الأمريكي في أوروبا، تبنى البرلمان الأوروبي في 12 أذار 2014 – بغالبية 544 نائباً أوروبياً مقابل اعتراض 78 وامتناع 60 عن التصويت – تقريراً عن فضيحة التجسس المنسوبة إلى وكالة

[10] Ibid ،p.E-110
[11] Ibid ،p.E-111
[12] Ibid ،p.E-112
[13] Ibid ،p.E-112

الأمن القومي في أوروبا. وينص الاتفاق على تعليق اتفاقات رئيسة مع الولايات المتحدة الأمريكية، مثل تعليق اتفاق "سيف هاربور" الذي يسمح للشركات الأميركية بنقل معطيات شخصية عن مواطنين أوروبيين إلى الولايات المتحدة، وكذلك تعليق اتفاقية "سويفت"[14].

أمَّا محكمة العدل الأوروبية فقد أصدرت قراراً في 4 أيار 2012 على أساس المادة 4 (2) من القاعدة رقم 1049 /2001، ألغت به قرار المجلس، وأعلنت أنَّ المجلس أخفق في تحقيق المصلحة العامة، مثل حماية البيانات الشخصية. وقد وسعت المحكمة حق البرلمان في الاطلاع على أجزاء من الاتفاق مع استثناء ما يتعلق بمحتوى الاتفاقية والتوجيهات التفاوضية التي قد تظهر الأهداف الاستراتيجية، والتي تعدُّ من اختصاص الاتحاد[15].

هذه الصلاحيات التي منحت للبرلمان خولته تعديل معظم الاتفاقيات لمصلحة الاتحاد الأوروبي ومواطنيه؛ ممَّا زاد من ثقة المواطنين الأوروبيين بالبرلمان.

المطلب الثاني: البرلمان الأوروبي الحالي 2019–2024:

أسفرت انتخابات البرلمان الأوروبي في أيار /مايو 2019 عن تراجع نواب المجموعتين الحزبيتين الأكبر دوراً في البرلمان معلنة نهاية الائتلاف غير الرسمي بين الأحزاب الكبيرة، وكان يجمع حزب الشعب الأوروبي (EPP) الذي يضم أحزاب المحافظين، وحزب الاشتراكيين الأوروبيين الذي يضم الأحزاب والبنى الاجتماعية الديمقراطية "الاشتراكية" الشعبية (S&D) الذي سيطرت هذه الأحزاب من خلاله على البنى والمشروعات الأوروبية. فقد شغل التكتلان (حزب الشعب الأوروبي وحزب الاشتراكيين في الدورة البرلمانية (2014–2019) 412 مقعداً من إجمالي 751 مقعداً. أمَّا في الدورة الحالية (2019– 2024) فتتمثل المجموعتان بـ 333 نائباً؛ أي بتراجع قدره 79 مقعداً، وهذا يعني تشكيل ائتلافات جديدة ينمو من خلالها أهمية الكتل البرلمانية الصغيرة ودورها، مثل الليبراليين والخضر.

[14]التنصت الأميركي: البرلمان الأوروبي يؤيد تعليق اتفاقات رئيسة مع واشنطن، الحياة 13 أذار 2014

[15]Maria Romaniello ،Opcit 1,2013,p.E-114-115

وتعدُّ انتخابات 2019 الأكثر استقطاباً وتشظياً، فهي الأكثر استقطاباً نظراً إلى زيادة الأحزاب الشعبوية واليمينيّة مقاعدها من 20% في برلمان 2014 إلى 25% في برلمان 2019، ولا سيما الدول التي تسيطر فيها هذه الأحزاب على الأغلبية في هنغاريا وإيطاليا وبولندا، إذْ وصلت نسب التصويت لها إلى 50%[16]. وتعدُّ الأكثر تشظياً نظراً إلى تراجع التيارات التقليدية مثل يمين الوسط ويسار الوسط.

شكلت هذه الانتخابات دعماً للاتحاد الأوروبي، فقد تجاوزت نسبة المصوتين فيها الـ 50%، وهي الأعلى منذ عام 1994، ومنذ بداية التصويت في عام 1979، وفي المقابل وصل التصويت في انتخابات 2014 إلى 42،6% من الأصوات التي تستطيع المشاركة.

ونلاحظ أنَّ أيرلندا لم يتشكل فيها أي حزب مشكك بالاتحاد الأوروبي. وحقق حزب الخضر مكاسب عبر القارة الأوروبية، من ألمانيا إلى البرتغال ودول النورديك، وذلك بسبب الدعم الكبير لموجة الخضر، ومحاربة الاحتباس الحراري.

وفي ألمانيا حصل حزب الخضر على أكثر من 20 % من الأصوات، وفي المقابل عانى حزب يسار الوسط (الديمقراطيين الاجتماعي) من انخفاض الإقبال نظراً إلى تسرّب عدد كبير من الشباب إلى الخضر.

أمَّا في إيرلندا فلم يحصل الخضر على أي مقعد، وفي المقابل حصل الخضر في بريطانيا على سبعة مقاعد في ظل سيطرة البريكسيت (خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي) على المشهد[17].

وسجل المحافظون والعمال أسوأ نتائجهم، إذْ حصل المحافظون على 8%، والعمال 14% من نسب التصويت.

أمَّا بالنسبة إلى البرلمان الأوروبي الحالي المشكل بعد انتخابات 23–26 أيار 2019، فقد توزع على الشكل الآتي:

---

[16] https://www.nytimes.com/2019/05/27/world/europe/eu-election-takeaways.html
By Steven Erlanger and Megan Specia,European Parliament Elections: 5 Biggest Takeaways

[17] https://www.nytimes.com/2019/05/27/world/europe/eu-election-takeaways.html
By Steven Erlanger and Megan Specia,European Parliament Elections: 5 Biggest Takeaways

(الجدول رقم 1) (البرلمان الأوروبي 2019 -2024)

توزع البرلمانيين على الكتل الانتخابية في البرلمان الأوروبي بعد انتخابات أيار 2019

	حزب الشعب الأوروبي	التحالف التقدمي الاشتراكي والديمقراطي في أوروبا	اتحاد المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين	تحالف الديمقراطيين والليبراليين من أجل أوروبا" Renew Europe	المجموعة الكونفدرالية لليسار المتحد / واليسار الأخضر في بلدان الشمال الأوروبي	مجموعة الخضر/ التحالف الأوروبي الحر"	مجموعة أوروبا الحرية والديمقراطية المباشرة	مجموعة أوروبا الأمم والحرية	المستقلون	آخرون (غير موجودين في الكتل القديمة)
	EPP	S&D	ECR European Conservatives and Reformists Group	ALDE	GUE/NGL	Greens /EFA	EFDD وانضم اليه حزب خروج بريطانيا +حزب خمس نجوم الإيطالي	ENF حالياً أصبح الهوية والديمغرافيا	NI	
عدد النواب	180	153	62	106	39	73	54	58	7	19
النسبة المئوية من التمثيل في البرلمان	%23،83	%20،37	%8،52	%14،11	%5،06	9،99	7،19	%7،72	1،20	2
عدد النواب في برلمان 2014	216	185	77	69	52	52	42	36	20	2
النسبة المئوية من التمثيل في برلمان2014	%29	%25،43	%9،32	8،92	6،92	%7	%5،99	%5،19	–	–
الفارق في عدد البرلمانيين	37–	37–	9–	36+	14–	25+	8+	19+	6+	15+

المرجع: https://www.election-results.eu/

European Parliament 2019 European election results, 17/06/2019

المطلب الثالث: المجموعات الحزبية في البرلمان الأوروبي: يتألف البرلمان الأوروبي من مجموعات حزبية. وتمّ الاتّفاق منذ عام 2009 على أن تتألف المجموعة الحزبية من 25 عضواً منتخبين على الأقل من سبع دول أعضاء في الاتحاد.

تتوزع المجموعات الحزبية في البرلمان الأوروبي على تسع مجموعات، وهي:

المجموعة الأولى: كتلة الأحزاب المسيحية الديمقراطية، (مجموعة حزب الشعب الأوروبي EPP): يرأس هذه المجموعة الألماني مانفرد فيبر Manferd Weber

يمين الوسط: وهو تحالف يجمع الأحزاب «المسيحية الديموقراطية» في الاتحاد الأوروبي، ويتشكل من محافظين وديمقراطيين مسيحيين، يركزون على القيم العليا والتقاليد القومية. بدأت هذه المجموعة تتسَّق بين أحزابها منذ عام 1925، حين عقد مؤتمر "أحزاب الشعب المسيحي"، وأسست في عام 1953، وتوجهها الأيديولوجي "ديمقراطي مسيحي".

وتضم هذه المجموعة أحزاباً محافظة ذات طابع مسيحي، مثل:

- التجمع من أجل حركة شعبية" الفرنسي.
- "الحزب الشعبي" الإسباني.
- "الاتحاد المسيحي الديمقراطي" الألماني، Christian Democratic Union of Germany CDU) وهو حزب المستشارة الألمانية أنجيلا ميركل.
- "حزب الشعب الليبرالي المحافظ"، ويرأسه الوزير الأول الهولندي مارك روته Mark Rutte،
- الائتلاف الحزبي من الاتحاد الديمقراطي المسيحي (الذي يمثل مصالح المحافظين) CDU (من أعلام هذا الحزب المستشار الألماني الأسبق هلموت كول مهندس توحيد أوروبا والألمانيتين).
- وثمة أحزاب محافظة ليست ذات طابع مسيحي، مثل حزب الاتحاد الفرنسي من أجل حركة شعبية (UMP)، وحزب الشعب الإسباني، وحزب الخطة المدنية البولندي، فضلاً

عن عدد من الأحزاب الديمقراطية المسيحية، والمحافظين، ويمين الوسط، والأحزاب القومية من يمين الوسط.

- حزب "قوة إيطاليا" Forza Italia وهو حزب رئيس الوزراء الأسبق برلسكوني.
- «حزب فيديز» الهنغاري بقيادة رئيس الوزراء المجري فيكتور أوربان، هو حزب يتعرض لانتقادات لإدارته حملة «أوقفوا بروكسل»، التي تطلب إلى المواطنين المجريين مساعدتهم في وقف نفوذ بروكسل.

وتعدّ هذه المجموعة أكبر مجموعة سياسية في البرلمان الأوروبي، وهي تضم بعض الأحزاب السياسية الأقدم في الاتحاد الأوروبي. وكانت هذه المجموعة موطناً للمحافظين البريطانيين قبل أن يغادروها لإقامة مجموعة أخرى. وتصنف هذه المجموعة ضمن اتجاه يمين وسط، وأعضاؤها من المتحمسين لزيادة دور الاتحاد الأوروبي. ويشكل الديمقراطيون المسيحيون الألمان أكبر ممثل في المجموعة، إذ يتزعمها "مانفريد ويبر"، من الحزب المسيحي البافاري الّذي دفعت به المجموعة لتزعم المفوضية الأوروبية إلَّا أنَّه أخفق في الحصول على الدعم اللازم. [18]

احتلت هذه المجموعة في انتخابات(2014) 216 مقعداً من مقاعد البرلمان، وشكلت 29 % من التمثيل البرلماني، وتضم المجموعة 74 حزباً من 39 دولة، وهي المجموعة الكبرى في البرلمان، وتطالب بأوروبا القيم والقريبة من الشعوب، وتقوم على الديمقراطية والشفافية والمسؤولية والازدهار. وتحظى المجموعة بوضع أقوى من أي مجموعة أخرى لوضع الأجندة السياسية للبرلمان، وتضمن حصولها على الأغلبية عند عرض القضايا الأكثر أهمية للتصويت.

[18] -BBC ،European Parliament: Guide to the Political Groups ،Numbers Correct as of 20 October 2015 ،www.bbc.com/news/uk-politics-parliaments-34574041.

حصلت هذه المجموعة في انتخابات (2019–2024) على 180 مقعداً؛ أي بفارق 23،83 % عن الدورة الماضية (بتراجع قدره 36 مقعداً).

المجموعة الثانية: كتلة الديمقراطيين الاشتراكيين: تصنف المجموعة كيسار وسط.

وكانت تُعرَف سابقاً باسم «المجموعة الاشتراكية» S&D.

وتقف مجموعة الاشتراكيين والديمقراطيين من أجل مجتمع أوروبي تضميني يقوم على مبادئ الحرية، والمساواة، والتضامن، والتنوع والعدالة.

ويتزعمها الإيطالي جياني بيتيلا Gianni Pittella، وقد أصبحت عام 1992 تسمى (حزب الاشتراكيين الأوروبي)، وتضم الأحزاب الاشتراكية الأساسية، وأحزاب العمل، والديمقراطي الاشتراكي مجموعة التحالف التقدمي الاشتراكي والديمقراطي في أوروبا (أحزاب يسار الوسط)، بدأت هذه الأحزاب الاشتراكية بالتنسيق منذ 1864، وتأسست كمجموعة في 1953، وتوجهها الأيديولوجي "ديمقراطي اشتراكي، تضم "حزب العمال البريطاني "بقيادة ميليباند الذي حل ثالثاً في انتخابات 2019 بنسبة 14% وعشرة مقاعد، والحزب الديمقراطي في إيطاليا بـ 31 نائباً، والحزب الاشتراكي برئاسة الرئيس الفرنسي السابق فرانسوا هولاند، والحزب الراديكالي Parti de gauche "حزب اليسار"[19]، كما يوجد ضمن هذه المجموعة أحزاب اشتراكية ديمقراطية مثل الحزب الاشتراكي الإسباني، ويسار الوسط. وبلغ عدد نواب المجموعة في الدورة الانتخابية (2014–2019) 190 نائباً، في حين تراجعت في انتخابات (2019 –2024) فقد حصل الاشتراكيون على 153 مقعداً؛ أي بفارق 20،37% عن الدورة الماضية 2014–2019. وقد واجه الاشتراكيون الأوروبيون ضغوطاً معينة، بعد خسارتهم مؤخراً رئاسة الحكومة في إيطاليا والسويد.

[19] حزب اليسار هو حزب سياسي اشتراكي ديمقراطي فرنسي تأسس في 1 فبراير 2009. أُطْلِقَ من قبل البرلمانيين جان لوك ميلنشون ومارك دوليز في 12 نوفمبر 2008، بعد رحيلهم عن الحزب الاشتراكي 8 عقب مؤتمر ريمس، يجمع حزب PG شخصيات وجماعات من تقاليد سياسية مختلفة، وتزعم توجهاً اشتراكياً وبيئياً وجمهورياً.

وتدعم المجموعتان الأولى والثانية اندماجاً أكبر في الاتحاد الأوروبي، ويدعوهم المعارضون بالفيديراليين، و"النخبة الأوروبية"، ويرون أنَّهم يحدون من سيادة الدول الأعضاء. ومن أعلام هذه المجموعة رئيسها السابق مارتين شولز، رئيس البرلمان الأوروبي الأسبق، وزعيم "الحزب الاشتراكي الديمقراطي "في ألمانيا حالياً. [20]

المجموعة الثالثة: كتلة الليبراليين، "المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين"•

European Conservatives and Reformists Group ECR:

(جناح يمين الوسط من المحافظين والمتشككين بأوروبا)، ويرأسها البريطاني المحافظ سيد كمال Syed Kamall، وتصنف المجموعة سياسياً كيمين وسط، وهي من المشككين في الاتحاد الأوروبي، وتحتوي على مزيج من المجموعات التي تعدّ أكثر تحفظاً من النّاحية الاجتماعيّة، وتلك التي تدعم الليبرالية الاقتصادية. أُسِّسَتْ في عام 2009، بعد انشقاق حزب المحافظين بقيادة ديفيد كاميرون إثر انتخابات حزيران 2009 وانفصاله عن حزب "الشعب الأوروبي الديمقراطي المسيحي" الّذي كان متحداً معه أكثر من عقدين، ويعود ذلك إلى أنَّ حزب المحافظين من المتشككين بالأوربة على نقيض الأحزاب الديمقراطية المسيحية والمحافظين القاريين الممثلين في "حزب الشعب الأوروبي". قرار كاميرون بتشكيل كتلة جديدة جذبت العديد من الأحزاب التي شكلت في 22 حزيران 2009 كتلة المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين، وبعد أشهر قليلة سموها اتحاد الإصلاحيين والمحافظين الأوروبيين AECR.[21]

هذا الاتّحاد هو مزيج غريب من الأحزاب السائدة التي تبدو محترمة مثل المحافظين البريطاني الذي تعرض لانتكاسة في الانتخابات البرلمان الأوروبي 2019، إذْ جاء خامساً

[20] http://www.socialistsanddemocrats.eu/mission-vision-values

[21]Herman Lelieveldt and Sebastiaan Princen ،The Politics of the European Union ،Cambridge Univirsity Press ،2011 p.152

بنسبة تقل عن 9% من الأصوات وبحصة ثلاثة مقاعد فقط، والأجنحة اليمينية المتطرفة، مثل حزب الكالفيني الهولندي (الذي منع حتى وقت قريب النساء من أن يصبحن أعضاء في الحزب)، وحزب الشعب الدنماركي الإسلامي المناهض للهجرة.

كما تضم هذه المجموعة نواباً من حزب I Sprawiedliwosc وحزب PIS Praow 19، والحزب البولندي المحافظ "العدالة والقانون "(الذي ينحدر منه رئيس الوزراء البولندي ياروسلاف كاتشينسكي الذي ينتقد استقبال اللاجئين. وقد لعب هذا الحزب على وتر خوف المجتمع البولندي الكاثوليكي المحافظ من المسلمين، وصرح مراراً بأنَّ "المهاجرين المسلمين يحملون الأمراض ويجلبونها إلى أوروبا»[22].

والحزب الديمقراطي المدني التشيكي، وحزب ألستر الاتحادي في إيرلندا الشمالية. ويجمع هذا الاتحاد الأحزاب الأوروبية التي تؤمن بالحرية الفردية والديمقراطية البرلمانية، والسيادة القومية، العائلات القوية، والضرائب المنخفضة، والتجارة الحرة وسيادة القانون. ونلاحظ أنَّ الأحزاب الليبرالية المتمثلة في كتلة الإصلاحيين الديمقراطيين الليبراليين والكتلة الديمقراطية المسيحية وحزب "المحافظين البريطانيين "حافظت على تعاطفها مع إسرائيل [23].

تشكل هذه المجموعة جسراً بين المجموعتين الكبريين في البرلمان، وكلّهم يريد التحالف معها للحصول على الأغلبية في البرلمان، وهي الأكثر وسطية في البرلمان الأوروبي، والأكثر تحمساً للاتحاد الأوروبي. وقد انخفض عدد مقاعدها في انتخابات 2014، بسبب تراجع دعم اثنين من أكبر مكوناتها، هما: الديمقراطيون الليبراليون في المملكة المتحدة، والديمقراطيون الأحرار الألمان.

---

[22] http://levant- .org/ar/

فراس الشوفي، الاستغلال السياسي للاجئين في أوروبا: 120 ألفاً إلى الجبل الأسود

[23] محمد مصطفى كمال – فؤاد نهرا – صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية ، 2001 – ص 175

ودخل حزب «البديل من أجل ألمانيا» AFD القومي اليميني المتطرف أول مرة منذ الحرب العالمية الثانية إلى البرلمان الألماني الاتحادي البوندستاغ بحصوله على 90 مقعداً، وحل في المرتبة الثالثة في الانتخابات الألمانية التي جرت في 24 سبتمبر/أيلول 2017. وحصد حزب "البديل من أجل ألمانيا" 13 بالمئة من أصوات الناخبين ليتجاوز بذلك حزبي الخضر واليسار[24].

وقد انخفض نصيب هذه المجموعة من المقاعد من 73 مقعداً في انتخابات 2014 إلى 62 مقعداً في انتخابات 2019، أي بتراجع بلغت نسبته 8،52 %عن انتخابات 2014.

وتعدُّ هذه المجموعة بقيادة المحافظين البريطانيين الأكثر تأييداً لدول الخليج العربي كالسعودية والإمارات، والأكثر معارضة لإيران وسياساتها[25]، وهذا يعني تراجع دورها في البرلمان الأوروبي القادم.

المجموعة الرابعة: مجموعة أوروبا المتجددة Renew Europe group سابقاً تحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا (ALDE):

تنتمي إلى اليسار (الليبراليون والوسط – يسار الوسط)، تأسست عام 1953 (كمجموعة الليبراليين) وتوجهها الأيديولوجي ليبرالي تؤمن بالسوق الحرة، فهي تتألف من "اتحاد الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا ،ALDE و"الحزب الديمقراطي الأوروبي"، وتتأرجح بين أحزاب اليمين التي تؤكد مطلب تحرير الأسواق وحكومة الحد الأدنى، وبين اليسار المطالب بالعدالة الاجتماعية.

[24] http://www.bbc.com/arabic/world-41363354

[25] https://iran-interlink.org/wordpress/mek-mojahedin-khalq-rajavi-cult-in-the-european-parliament/
MEK (MOJAHEDIN KHALQ, RAJAVI CULT) IN THE EUROPEAN PARLIAMENT
BY Iran Interlink, 2015/05/11

وأهم أهداف هذه المجموعة المأسسة والمواطنة والتركيز على الأقاليم والمناطق.

وبلغ عدد مقاعدها 69 مقعداً في انتخابات 2014، أي بنسبة تمثيل في البرلمان الأوروبي 8.92%، وحققت انتصاراً كبيراً في انتخابات 2019 إذْ وصل عدد نوابها إلى 106 نواب؛ أي بفارق + 37 نائب عن 2014، وبلغت نسبة تمثيلها في البرلمان الحالي 14،11 %. وأفادت هذه المجموعة من انضمام حزب الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون La République En Marche! "الجمهورية إلى الأمام" إليها، وهو يشكل العمود الفقري لهذه المجموعة، ويتطلع ماكرون إلى حركة أوروبية جديدة عابرة للحدود، ويريد الرئيس الفرنسي قيادة معسكر "الأوروبيين"، تماما مثلما فعل في مواجهة الجبهة الوطنية في فرنسا، لكن الأحداث الأخيرة ومظاهرات "السترات الصفر "أدت إلى تراجع شعبية ماكرون[26].

وتضم هذه المجموعة في عضويتها 55 حزباً ليبرالياً منها حزب الديمقراطيين الليبرالي في المملكة المتحدة، ومن فرنسا حزب "البديل": تحالف (اتحاد الديمقراطيين والمستقلين والحركة الديمقراطية)، ومن هولندا حزبي الديمقراطيين 66[27] وحزب "الفولك" من أجل الحرية والديمقراطية، وتتمثل إسبانيا بثلاثة أحزاب تحالف أوروبا واتحاد التقدم والديمقراطية وحزب المواطن Ciudadania في القارة الأوروبية[28]، والحزب الألماني الديمقراطي الحر FDP Freie Demokratische Partei) (وهو الحزب الجديد المناهض لليورو وحزب "ايه اف دي" "البديل من أجل ألمانيا" الذي تأسس في ربيع 2013 ويدعو إلى إلغاء العملة الأوروبية الموحدة ويعارض الاتحاد الأوروبي، سيسجل دخوله للبرلمان مع 6، 5% من

[26] https://www.deutschland.de/ar/topic/syast/antkhabat-awrwba-2019-ara-twjhat-twqat
16.11.2018، أوروبا قبل الانتخابات

[27] الديمقراطيون 66 حزباً سياسياً هولندياً، أسس سنة 1966، من أحزاب الوسط ذات التوجه الليبيرالي الاجتماعي.

[28] ويسمى حزب المواطن "Citizens–Party of the Citizenry (Ciudadanos–Partido de la Ciudadanía) وتأسس في كاتالونيا في 2006 وهو من أحزاب يمين الوسط، وحصل في كانون الأول 2017 على 25% من الأصوات في كاتالونيا بـ 36 نائباً في البرلمان. ويطلق الحزب شعار "كاتلونيا هي موطني واسبانيا هي بلدي والاتحاد الأوروبي هو مستقبلنا "وهذا ما يصنف الحزب بأنّه ما بعد قومي postnationalist .

الأصوات)، والحزب المفتوح البلجيكي VID، وهو حزب يميني يركز على تحرير السوق. تركز هذه الأحزاب على مبدأ الحرية في السياسات، والاقتصاديات ومجالات المجتمع جميعها، وعلى العلاقة بين المواطن والمؤسسات الأوروبية.

كما ينتمي إلى هذه المجموعة حزب "حركة النجوم الخمس الإيطالية" الذي نجح في تشكيل الحكومة الإيطالية مع حزب رابطة الشمال" الإيطالي" Lega Nord التي تنتمي إلى مجموعة "أوروبا الأمم والحرية".

ومن الأحزاب الهامة ضمن هذه المجموعة حزب" خروج بريطانيا من الاتحاد" Prexit Party بقيادة نيجيل فاراج Nigel Farage الذي تأسس في نيسان 2019 للتأكيد على مغادرة بريطانيا للاتحاد الأوروبي، وحقق في الانتخابات الأوروبية الأخيرة 2019 انتصاراً كاسحاً بحصوله على أكثر من 30% من الأصوات في بريطانيا وبحصة تقارب ثلاثين مقعداً من مجموع 73 مقعداً مخصصة لبريطانيا[29].

المجموعة الخامسة: مجموعة اليسار الأوروبي الموحّد / اليسار الأخضر لدول شمالي أوروبا (GUE NGL)

: Confederal Group of the European United Left - Nordic Green Left

تنتمي هذه الكتلة السياسة إلى مجموعة المشككين في البناء الأوروبي، ولكن لأسباب تختلف عن تلك التي تقدمها أحزاب اليمين المحافظ واليمين المتطرف. ويأتي أغلب هؤلاء النواب من أعضاء في الأحزاب الشيوعية الأوروبية، أو من الجناح اليساري للأحزاب الاشتراكية الأوروبية.

يترأس هذه الكتلة الألماني غابرئيل زيمير Gabriele Zimmer. ونتوقع من اسم هذه المجموعة وجودها في أقصى اليسار، وهي تتألف من تحالف مجموعتين على المستوى

[29] https://www.aljazeera.net/news/politics/2019/5/27/%D8%A7%D9%86%D8%AA%D8% الانتخابات الأوروبية. مكاسب لليمين المتطرف والمشككين بالوحدة، 2019/5/27

الأوروبي: الأولى هي "حزب اليسار الأوروبي"EL، وهي أحزاب من اليسار التقدمي، والثانية "التحالف من أجل ديمقراطيات أوروبا"EU Democrats، وهي تؤكد المبادئ الديمقراطية وعدم العنصرية، وتدعى كذلك "المجموعة الكونفدرالية لاتحاد اليسار الأوروبي/ اليساريين الخضر الإسكندنافي" GUE/NGL، وهي من أقصى اليسار: على يسار الديمقراطيين الاشتراكي، وتقف هذه المجموعة ضد التقشف، وضد الرأسمالية، وهي متشككة بالأوربة. ويوجد ضمن هذه المجموعة عضو واحد من حزب شين فين Sinn Feins الإيرلندي.

ومعظم أحزاب هذه المجموعة التي تأسست عام 1973هي أحزاب شيوعية واشتراكية، الجناح اليساري المتطرف، فضلاً عن أحزاب يمينية متطرفة، وهي أحزاب كانت قناعاتها شيوعية سابقاً، وأهم الأحزاب اليسارية المتطرفة المنضوية في صفوفها:

أ- الحزب الألماني "دي لينك" DIE LINKE (يسار) الذي كان شيوعياً، ويحوز على سبعة مقاعد، ويتوقع في ألمانيا تحالف الحزب الاشتراكي الديمقراطي مع دي لينك والخضر ما سيؤدي إلى احتمال بروز صورة جديدة لليسار.

ب- حزب اليسار الجماعي الإسباني IP الحائز على خمسة مقاعد وحزب بوديموس Podemos "قادرون" من أجل الديمقراطية الاشتراكية الإسباني الحائز على خمسة مقاعد إسبانيا[30].

ج-تحالف اليسار الراديكالي حزب "سيريزا" Syriza الحائز على ستة مقاعد في البرلمان الأوروبي، وهو أبرز قوة سياسية يونانية، إذ حاز 46.26 في المئة من الأصوات [31]، وأصبح سيريزا (تحالف اليسار الراديكالي) في يناير/كانون الثاني 2015، أكبر حزب في

[30]http://www.ft.Com/cms/s/0/48e6fa76-70bd-11e4-8113-00144feabdc0.html#axzz3ODMkXBoK, Wolfgang Münchau, Radical Left is Right about Europe's Debt, 23 Nov 2014

[31] في اليونان حل حزب اليسار المتشدد سيريزا بقيادة الكسيس تسيبراس في الطليعة متقدماً تقدّماً طفيفاً على حزب الديمقراطية الجديدة اليميني الحاكم أنذاك. وعلى الطرف الآخر من المشهد السياسي حصل حزب "الفجر الذهبي" النازي "يمينى متطرف" على 3 مقاعد في البرلمان الأوروبي .

البرلمان اليوناني، إذْ، فاز ب 149 مقعداً من أصل 300، وهزم حزب الديمقراطية الجديدة المحافظ الحاكم آنذاك هزيمة قوية [32].

وانخفضت مقاعد هذه المجموعة من 52 مقعداً في انتخابات 2014 إلى 38 في انتخابات 2019 أي بتمثيل 06,5% مقارنة بتمثيل 92,6% في برلمان 2014.

المجموعة السادسة: مجموعة الخضر/ التحالف الأوروبي الحرّ (EGP-EFA)

Greens/EFA - Group of the Greens/European Free Alliance

ويتشارك في قيادة هذه المجموعة الألماني ريبيكا هارمس Rebecca Harms، والبلجيكي فيليب لامبيرتس Philippe Lamberts.

وهي مجموعة تنتمي إلى يسار الوسط، هي مقر للأحزاب البريطانية الخضراء الثلاثة، وتتألف من تحالف حزبين هما: حزب الخضر والتحالف الأوروبي الحر، وهي أحزاب يسار الوسط. أسست في 1984 بهدف حماية البيئة، وبدأت عملها في إطار مجموعة "قوس قزح"، وتمثل أحزاب الأقليات في الدول الأوروبية، مثل "الحزب القومي الاسكتلندي" SNP، وحزب "كاتالونيا الجمهوري اليساري"، و Plaid Cymru تمثل المناطق الأوروبية التي تسعى إلى الاستقلال عن دولها، أو القوميات التي لمّا تتبلور بعد في دول. وتركز هذه المجموعة على المسؤولية البيئية، والتضمين الديمقراطي، والتنوع، ومساواة الجندر، والتنمية العالمية المستدامة. أكبر الأحزاب في هذه المجموعة ثلاثة أحزاب ألمانية، هي الخضر GRUNE ويمثّل بـ 11 برلمانياً ونائباً لكل من الحزب الديمقراطي البيئي ODP والحزب الألماني PIRATEN، تليها فرنسا بـ 6 برلمانيين لحزب "البيئة الأوروبي"

32 https://www.sasapost.com/9-parties-paint-a-face-extreme-for-europe-hostile-to-islam-and-hostile-to-immigrants-and-rejects-the-european-union/

زهراء مجدي، أحزاب أوروبا المتمردة: من اليمين المعادي للأجانب إلى اليسار المناهض للاتحاد الأوروبي، 10 أكتوبر تشرين الأول 2015

EUROPE ECOLOGIE، وحازت بريطانيا على ستة مقاعد توزعت على ثلاثة مقاعد لحزب الخضر، ومقعدين للحزب القومي الاسكتلندي ومقعد لحزب ويلز[33].

وحققت هذه المجموعة مكاسب انتخابية في انتخابات 2019 إذْ حصلت على 73 مقعداً أي بتمثيل 9،99 % من الكتلة التصويتية في البرلمان الأوروبي الحالي، مقابل 52 مقعداً في انتخابات 2014، ويعود هذا التقدم إلى الموجة الخضراء التي انتشرت في انحاء أوروبا جميعها، فقد استطاعت أحزاب الخضر الحصول على 11% من التصويت في هولندا، وهو ما ترجم بثلاثة أعضاء في البرلمان الأوروبي، كما نجح حزب إيرلندا الأخضر في الوصول إلى البرلمان بنائب، وفي ألمانيا انتصرت الأحزاب الخضراء Green Bundnis90/Die Gunen n، وتمكنت من الفوز بـ 21% من التصويت في ألمانيا، في حين اقتصر تمثيلها قبل خمس سنوات على 10%، متغلبة على الحزب الديمقراطي الاجتماعي SPD ومحتلة الدرجة الثانية. وفي فرنسا حصل حزب Europe Ecologie Les Vertes Cveelv على 12 نائباً في البرلمان حاصداً 13% من الكتلة التصويتية في فرنسا. وفي فنلندا حل حزب Vihreat De Grona في المرتبة الثانية بنسبة 16% من الكتلة التصويتية. وفي المملكة المتحدة حصل حزب الأخضر في نكلترا وويلز Green Party of England and Wales (GPEW) على 7 أعضاء في البرلمان الأوروبي القادم. وفي بلجيكا حصل حزب Flemish Greens Groen Ecolo على مقعدين بزيادة مقعد على ما كان في عام 2014.

وقد أدانت هذه المجموعة خلال انعقاد مجلسها EGP Council D انسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA)، وعَدَّتْ أنَّ تصرف الولايات المتحدة الامريكية الأحادي الجانب هو خرق للتعددية، وعمل سيثير التوتر في المنطقة، وهو

[33]http;//www. europarl.europa.eu/elections2014 –results /en/seats –by member state -2014 opening session

مواجهة مع الأمم المتحدة، ويقلل من مصداقية الولايات المتحدة الأمريكية في جميع أنحاء العالم، ويضعف قدرة الأطراف على مناقشة المسائل الإيرانية.

وطالب البيان حكومات الاتحاد الأوروبي – وخصوصاً المملكة المتحدة وفرنسا وألمانيا– بمعارضة الرئيس ترامب وسياسته حيال إيران والتعاون مع روسيا والصين وإيران في الجهود المشتركة لإنقاذ الاتفاق. وعَدَّتْ أن الخضر ملتزمون بعالم حر خالٍ من الأسلحة النووية وسلمي. وجاء في البيان أنّ إيران توقعت أن يحسّن الاتفاق من التعاون التجاري والاستثماري مع المجتمع الدولي لتجاوز الأزمة الاقتصادية في ايران وتوطيد التنمية فيها. فالولايات المتحدة تهدف من خلال فرضها للعقوبات الاقتصادية إلى الإساءة لمستوى حياة الإيرانيين وإضاعة فرص العمل التي كانت[34] .

ودعا البيان الأوروبيين إلى حماية الشركات الأوروبية ضد الإجراءات الأمريكية، وعلى الاتحاد إيجاد طرق لتوطيد التجارة الإيرانية والاستثمار مع إيران.

وجاء في البيان: "الخضر يعدّون أنّ هذا الإجراء سيؤدي إلى زعزعة استقرار المنطقة، وسيؤدي إلى سباق تسلح بين محتلف الأطراف المتنافسة في المنطقة، ما سيهدد المنطقة والأمن الأوروبي. والخضر سيستمرون بالعمل مع المعارضة الأمريكية والاتحاد الأوروبي لمحاصرة العقوبات الاقتصادية الأمريكية على إيران "[35].

[34] EGP Council ,Antwerp,18-20 May 2018 Adopted Resolution –After Trump breaks with the Iran deal the EU must break with the US Iran policy

[35] EGP Council ,Antwerp,18-20 May 2018 Adopted Resolution –After Trump breaks with the Iran deal the EU must break with the US Iran policy

المجموعة السابعة: مجموعة أوروبا الحرية والديمقراطية المباشرة

(EFDD)، Europe of Freedom and Direct Democracy:

أسِّست في 1994 (أوروبا القوميات)، ولكنها تضم أعضاء من اليمين واليسار، فمن الصعب تحديدها بين يسار ويمين، وتتحد هذه المجموعة على معارضة التكامل الأوروبي، والتركيز على سيادة الدول الأعضاء مقابل الاتحاد الأوروبي.

ومن أحزاب هذه المجموعة حزب "ديموقراطيو السويد" الّذي يشهد حضوره تصاعداً ملحوظاً في السويد منذ عام 2009، فهو لم يحصل على أي مقعد في البرلمان السويدي قبل انتخابات عام 2010، التي حصل فيها على 20 مقعداً، قبل أن يفوز بـ49 مقعداً في انتخابات عام 2014. [36].

فضلاً عن تلك الأحزاب الثلاثة يوجد في هذه المجموعة حزب الحرية التشيكي، وحزب الاستقلال الفرنسي، وحزب TT من لاتفيا، (تجمع الأحزاب المشككة بأوروبا)، وبلغ عدد مقاعدها 42 مقعداً، أي 5,99% من التمثيل في برلمان 2014–2019. وقد حققت هذه المجموعة قفزة في انتخابات (2019 –2024) إذْ وصل عدد مقاعدها إلى 54 مقعداً بنسبة تمثيل7,19%.

36 http://aa.com.tr/ar/

محمد عابد/الأناضول، أهم الأحزاب اليمينية المتطرفة في البرلمان الأوروبي 2016/9/23

تأسست هذه المجموعة بعد انتخابات 2004، وضمت حينها حزب الاستقلال البريطاني الذي يتزعمه حالياً بول ناتال، وستة أحزاب قومية أخرى. ويتضمن برنامجها السياسي [37]:

أ– الحرية والتعاون بين شعوب الدول المختلفة ورفض بيروقراطية الاتحاد الأوروبي في سعيه لتأسيس دولة أوروبية عظمى موحدة.

ب–ديمقراطية أكثر واحترام لإرادة الشعوب، فهي ضد التكامل الأوروبي وتجلياته في المعاهدات والسياسات التي ستعمّق أزمة الديمقراطية الحالية والبنية السياسية المركزية للاتحاد الأوروبي، ومن ثَمَّ فأي معاهدة جديدة يجب أن تطرح على التصويت الشعبي.

ج–احترام التاريخ الأوروبي والقيم الثقافية والعادات، فللأوروبيين الحق في حماية حدودهم وتعزيز القيم الثقافية والتاريخية. ترفض المجموعة معاداة السامية ورهاب الأجانب، وأي شكل من التمييز.

د– احترام الاختلاف القومي والمصالح.

كما ينتمي إلى هذه المجموعة حركة « النجوم الخمس» الإيطالية، وتركز على قضايا الفساد لكنها ليست من أقصى «اليسار» وليست قريبة من «اليمين المتطرف»، وهي تشكل اليوم جزءاً من الائتلاف الحاكم في إيطاليا بالشراكة مع حزب الخمس نجوم، وتتعارض دوماً مع جنوبي إيطاليا، في رفضها استقبال المهاجرين واللاجئين، في سياق دورها كحركة قومية متشددة. يعدُّها المراقبون حركة فاشية جديدة وذات علاقات واسعة مع النازيين الجدد حول أوروبا، وترتبط كثيراً ببعض القوى الرجعية الدينية وسياسيين وصحافيين[38].

[37]Far –right MEPs form group in European parliament ،www.euroactive.com/eu-elections/-2/07/2009 -

38 نماذج من 8 أحزاب أوروبية "شبه فاشية": معاداة الأجانب أولاً، ناصر السهلي، 12 نوفمبر 2015 https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/11/11/85%

كما انضم إلى هذه المجموعة حزب البريكسيت البريطاني.

المجموعة الثامنة: المجموعة الثامنة: مجموعة "أوروبا الأمم والحرية "(ENF):

وقد تغيّرت تسميتها في عام 2019 إلى الهوية والديمغرافيا ID - Identity and Democracy، أسِّست في حزيران 2015، إذ أعلن اليمين المتطرف في أوروبا عن تشكيل تكتل يسمى أوروبا الأمم والحرية يضم الأحزاب اليمينية المتطرفة داخل البرلمان الأوروبي برئاسة زعيمة حزب "الجبهة الوطنية" الفرنسي اليميني المتطرف مارين لوبان. وتألفت مجموعة أوروبا الأمم والحرية (ENF) من 39 نائباً في انتخابات 2014، مشكلة 5.19% من القوة التصويتية، وارتفعت نسبة تمثيلها في انتخابات 2019 لتصل إلى 58 نائباً، ومعدل تمثيلها 7،72%.

وتتألف هذه المجموعة من الأحزاب الآتية:

أ- حزب الجبهة الوطنية الفرنسية، بزعامة مارين لوبان التي تعدُّ القوة السياسية الأولى في فرنسا وفقاً لانتخابات 2014 وانتخابات 2019، فقد حصلت لوبان على 23% من عدد المقاعد الفرنسية في انتخابات 2019 متقدمة على الحزب الاشتراكي الحاكم سابقاً وعلى حزب ماكرون حالياً، وحزب الجبهة الوطنية معاد للمهاجرين ولسياسة العملة الأوروبية الموحدة (اليورو). تتصدّر الجبهة بشعارات من نوع "إغلاق فرنسا وأوروبا في وجه المهاجرين غير الأوروبيين". وقد نجحت في فرض قانون "جنسية الأجداد". مع العلم أنَّ العديد من أعضاء الجبهة يرفضون الاعتراف بـ "الهولوكوست" ولا يُجرّمون النازية.

ب- حزب الحرية الهولندي، Partij voor de Vrijheid, PVV بزعامة خيرت فيلدرز، ومثل بثلاثة نواب في برلمان 2014. وفي المقابل خسر مقاعده في انتخابات 2019، وهو حزب مناهض للإسلام، ويقوم خطابه الأساسي على وقف "الهجرة الإسلامية إلى هولندا".

ج – حزب الحرية النمساوي" FPÖ، Freiheitliche Partei Österreichs (وهو حزب قومي أسِّس عام 1956) بزعامة هاينز – كريستيان شتراخه -Heinz

Christian Strache، وحل الحزب في المرتبة الثانية بعد حزب الشعب "المسيحي الديمقراطي "(الذي حصل على 31 بالمائة من الأصوات) في انتخابات أكتوبر /تشرين الأول 2017.[39]

د–"رابطة الشمال" الإيطالي" Lega Nord"، بقيادة رئيسها ماتيو سالفيني رئيس وزراء إيطاليا حالياً.

هـ– حزب فلامس البلجيكي أو المصلحة الفلامنكي Felmish– interest (VLAAMS BELANG) وهو حزب بلجيكي انفصالي، ويعد هذا الحزب حزباً قومياً متعصباً يعادي بلجيكا كدولة والاتحاد الأوروبي، ويطالب باستقلال الفلامنك الناطقين بالهولندية عن الفلان الناطقين بالفرنسية، ويرفض التعددية ويدعو إلى تبني القيم الغربية التقليدية. ويشارك بنائب واحد في البرلمان الأوروبي.

و– الحزب البولندي "Kongres Nowej Prawicy "حزب القانون والعدالة البولندي "[40].

ي–حزب البديل من أجل ألمانيا اليميني المتطرف

ز– الحزب الروماني.

المجموعة التاسعة: النواب غير المنتمين إلى أي مجموعة من المجموعات: وهي تتألف من النواب غير المنتمين إلى أيّ مجموعة من المجموعات أو من لم يجد حلفاء، وتتضمن العديد من المتشككين بالأوربة أو المعادين للاتحاد الأوروبي، وانخفضت نسبة نوابها من 33 نائباً في البرلمان السابق، أي 4% إلى 14 نائباً في برلمان 2014–2019.

[39] بشير عبد الفتاح، الانتخابات النمساوية ضمن لوحة أوروبية انتخابية أعرض، الحياة 19 /10 /2017

[40] http://www.enfgroup-ep.eu/members/

وفي المقابل شهدت زيادة في برلمان 2019 وصلت إلى 7 مستقلين و19 غير منتمين إيديولوجياً إلى أية كتلة من الكتل الموجودة. [41].

المبحث الثاني: العلاقات الأوروبية الإيرانية (تطور وقضايا) ودور الأحزاب الأوروبية في تحديد هذه المواقف.

حاولنا تلخيص أهم الأحداث خلال هذه المراحل:

المطلب الأول: تطور العلاقات الإيرانية الأوروبية: اتسمت العلاقات الإيرانية الأوروبية بتنوع المراحل؛ وذلك وفقاً لسياسة الرئيس الإيراني المتبعة، وحاولنا تسليط الضوء على كل تطور في هذه العلاقات وفقاً لتسلسل الرؤساء الإيرانيين.

أولاً: العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإيران في عهد المرشد الأعلى الخميني (1979-1989): اتّصفت العلاقات الإيرانية الأوروبية في هذه المرحلة بالحذر، ولم تشهد تقدماً لأسباب أهمها:

1. الخوف الأوروبي من قيام الثورة الإسلامية في إيران بزعزعة استقرار الإقليم، وبشكل خاص دول الخليج العربي التي تعدُّ المُصَدّر الأهم للنفط والغاز إلى أوروبا، فضلاً عن أنّها تشكل أسواقاً لتصريف المنتجات الغربية.
2. قسمت الحرب العراقية الإيرانية المنطقة بين مشروعين عربي وآخر فارسي، ولم تكن الدول الأوروبية جاهزة للتقارب مع إيران على حساب العرب.
3. التضامن الأطلسي مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد التزم الأوروبيون بالمقاطعة الأمريكية لإيران بعد أزمة المحتجزين في السفارة الأمريكية في 4 تشرين الثاني 1979، وأعلنت الدول الأوروبية الحياد خلال الحرب الإيرانية العراقية، في حين حافظت ألمانيا – فقط – على

[41] BBC, European Parliament: Guide to the Political Groups, Numbers Correct as of 20 October 2015,www.bbc.com/news/uk-politics-parliaments-34574041.

علاقات اقتصادية جيدة مع إيران، وأصبحت الشريك التجاري الأوروبي الأكبر لإيران في الثمانينيات من القرن الماضي، وجاءت بعدها المملكة المتحدة، أمَّا فرنسا فبقيت – على العكس – منخرطة مع العراق والدول العربية الأخرى.

4. تأثير الشعارات التي طرحتها الثورة في العلاقات مثل "لا الغرب ولا الشرق"، فضلاً عن المشاعر العدائية تجاه أمريكا، فرضت على إيران البحث عن روابط مع المعسكر الشرقي والاتحاد السوفييتي والشرق الأقصى.
5. دعم إيران لبعض الفصائل في لبنان أعاق تطور العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإيران، كما أدّى تأثير بعض الدول إلى تعقيد تحسين العلاقات مع إيران من خلال الاتحاد الأوروبي.
6. قطع العلاقات الإيرانية البريطانية في 14 شباط 1989 بعد أزمة سلمان رشدي وكتابه "الآيات الشيطانية"، وعلى أثر ذلك قامت دول الجماعة الأوروبية بسحب بعثاتها من إيران.

ثانياً: مرحلة الرئيس رفسنجاني 1989 –1997: ترشح آية الله رفسنجاني لرئاسة الجمهورية عام 1989، وانتخب رئيساً لإيران، ثم فاز بولاية ثانية عام 1993 حتى عام 1997، وتزامن ذلك مع وصول خامنئي إلى منصب المرشد الأكبر.

وقد شهد عام 1991 تحسناً في علاقات إيران مع الأوروبيين نتيجة موقفها من حرب الخليج 1991، وطالب رئيس البرلمان الأوروبي :"بأن تقوم أوروبا بدور أساسي في مجال تجديد النظام العالمي، فالمجتمع الأوروبي لا يتكفل – فقط – بالمسؤولية بوصفه أول قوة تجارية عالمية، بل يجب أن يتكفل بالمسؤولية السياسية أيضاً"[42].

ومن هذا المنطلق، أصدر رؤساء 12 دولة أوروبية في ختام جلستهم في ادنبرا باسكوتلندا بياناً في 12 ديسمبر /كانون الأول 1992، أعربوا فيه عن رغبتهم في تبني

[42] فهد مزبان خزار الخزار، العلاقات الإيرانية الأوروبية: التطورات الراهنة وأفاق المستقبل، مجلة الخليج العربي، مجلد 36 العدد 1-2 لسنة 2008، ص 86 https://www.iasj.net/iasj?func=fulltext&aId=61482

سياسة الحوار النقدي مع إيران، المبنية على استمرار الروابط الاقتصادية والسياسية، وتوظيف ذلك لإقناعها بالتخلي عن سياساتها غير المرغوب فيها من النظام العالمي[43].

أطلق رفسنجاني حملة لتحسين العلاقات مع الاتحاد الأوروبي. إلَّا أنَّ جهوده اصطدمت مع الرفض الأمريكي الذي تجلى في معاقبة إيران على تبني سياسة الاحتواء المزدوجة Dual Containment policy" في عام 1993، كما فرضت الولايات المتحدة الأمريكية في عام 1995 عقوبات بموجب الأمر التنفيذي 12959، على الشركات التي تستثمر في تطوير الغاز والنفط الإيراني بأكثر من 40 مليون دولار في السنة، كما صدر عن الإدارة الأمريكية قانون معاقبة كل من ليبيا وإيران الّذي وقعه الرئيس في عام 1996 "الحظر الثاني". أمَّا الاتحاد الأوروبي فقد اختار الانخراط مع إيران عن طريق التجارة، في مقابل المقاطعة والعقوبات الأمريكية. وعَدَّتِ الدول الأوروبية هذا المقاطعة بأنها غير قانونية.

وكان عام 1997 هو عام الأزمة الكبرى في العلاقات الإيرانية الأوروبية بسبب الحكم الألماني في "قضية ميكونوس"[44]، ونتج عن هذه الأزمة سحب سفراء 15 دولة أوروبية، ووقف ما سمي بالحوار النقدي.

ثالثاً: العلاقات الإيرانية الأوروبية في مرحلة الرئيس خاتمي: في مايو /أيار من عام 1997، اِنْتُخِبَ خاتمي ليكون خامس رئيس للجمهورية، وأعيد انتخابه في عام 2001 لولاية ثانية، واستمر في الحكم حتى 2005. اتسمت مرحلة خاتمي بالحوار مع الغرب "الحوار البناء "وخصوصاً بعد أطروحته عن حوار الحضارات وتحسين خطابه تجاه الولايات المتحدة الامريكية[45]. ذلك كلّه دفع الرئيس الأمريكي بيل كلينتون إلى تحسين العلاقات مع ايران

[43] المرجع نفسه

[44] وهي القضية التي اتهم بها القضاء الألماني مسؤولين إيرانيين بضلوعهم في عملية اغتيال معارضين في مطعم ميكونوس في برلين، إذْ قامت إيران بطرد السفير الألماني.

[45] توماس ليندیمان، الخطاب الداخلي في إيران والتحديات الأمنية الحقيقية، سلسلة محاضرات –179– مركز الامارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014 ص19.

وعرضت وزيرة خارجيته مادلين أولبرايت حق الاعتراف بالظلم الذي ألحقته الولايات المتحدة الأمريكية بإيران "في الماضي،كما أزالت أمريكا إيران من قائمة الدول المارقة".

كما أطلق خاتمي حملة أكدت سيادة القانون والإصلاح، وأسهمت هذه العوامل جميعها في عودة السفراء الأوروبيين عام 1997 باستثناء السفير البريطاني. وقام خاتمي بزيارة كلٍّ من إيطاليا وفرنسا وألمانيا. كما تحسنت العلاقات مع بريطانيا بعد تصريحات خاتمي فيما يتعلق بقضية رشدي وإسقاط الفتوى عنه. وانتقلت العلاقات بين الجانبين من الحوار النقدي إلى الحوار الشامل أو البنّاء الذي فتح آفاقاً جديدة في العلاقات بين الجانبين في مجالات:

1. الدواء والطاقة والاستثمار والتجارة.
2. القضايا الدولية والإرهاب ونزع السلاح.
3. القضايا الإقليمية مثل تسوية النزاع العربي الصهيوني والعراق وآسيا الوسطى.

ونلاحظ أنَّ التجارة والطاقة شهدت تحسناً كبيراً، إذْ تضاعفت واردات الاتحاد من النفط الإيراني في سنة واحدة من عام 1999 إلى عام 2000. وقد أسست المفوضية الأوروبية والحكومة الإيرانية عدداً من مجموعات العمل مثل: مجموعة العمل حول الطاقة، والتجارة والاستثمار، وخبراء الدواء، وخبراء اللجوء لمناقشة أوضاع اللاجئين العراقيين والأفغان في إيران. ولكن بقيت نقاط خلافية مثل الموقف من الصراع العربي الإسرائيلي، وحقوق الإنسان، والإرهاب، وأسلحة الدمار الشامل، والأنظمة الاجتماعية والقانونية المتعلقة بحقوق الإنسان. والحريات العامة والمرأة.

رابعاً: العلاقات في عهد أحمدي نجاد (2005): اِنْتُخِبَ الرئيس أحمدي نجاد في 2005 وأعيد انتخابه في 2009 لولاية ثانية. أعلن نجاد في يناير 2006 عن تخصيب اليورانيوم، وبحلول 28 نوفمبر 2009 كانت إيران قد قررت بناء 10 منشآت لتخصيب اليورانيوم على نطاق صناعي.

ونلاحظ توتر العلاقات الإيرانية الأمريكية في عهد نجاد، إذْ لم يتخل الرئيس الأمريكي باراك حسين أوباما عن لغة التنديد والإجراءات المتعلقة بها. وكذلك تدهورت العلاقات مع بريطانيا بعد أن قررت إيران في 26 نوفمبر/تشرين الثاني 2011 تقليص العلاقات الدبلوماسية مع لندن، وطرد السفير البريطاني من طهران.

خامساً: العلاقات الإيرانية الأوروبية في عهد روحاني: شكل انتخاب الرئيس الجديد المعتدل حسن روحاني في 14 يونيو/حزيران 2013 بنسبة 50،7% من الأصوات مفاجأة لكثير من المحللين.

ويعدُّ الإنجاز الأكبر للرئيس روحاني توقيع إيران "خطة العمل الشاملة المشتركة " في 14يوليو/ تموز 2015 (JCPOA) مع E3/EU+3 ، وتضم كلّاً من (فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة والاتحاد الأوروبي فضلاً عن الصين وروسيا والولايات المتحدة). ونصت على الرقابة على برنامج إيران النووي مقابل ترك العقوبات، وإلغاء تجميد الأصول، وفتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، وقد صادق عليها مجلس الأمن الدولي في 20 يوليو/ تموز 2015. وعلى الرغم من أنّ الوكالة الدولية للطاقة الذرية أكدت 11 مرة أنّ إيران تلتزم بالتزاماتها بموجب الاتفاقية أعلن الرئيس الأمريكي دونالد ترامب في 8 أيار/ مايو 2018، فرضه عقوبات على إيران وانسحاب بلاده من الاتفاق النووي الإيراني الذي أقرّ عام 2015 بعد مفاوضات شاقة استمرت سنوات مع إيران.

ولكن الدبلوماسية الإيرانية نجحت في إحداث خرق بين الإدارة الأمريكية والأوروبيين، فقد أصدر وزراء خارجية ألمانيا وفرنسا والمملكة المتحدة والممثلة العليا للشؤون الخارجية والسياسة الأمنية في الاتحاد الأوروبي فيديريكا موغريني في السادس من آب 2018 بياناً بعد إعادة فرض العقوبات الأمريكية عقب انسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي الإيراني.

وجاء في البيان: "يؤسفنا جداً إعادة فرض عقوبات من قبل الولايات المتحدة بسبب انسحابها من الاتفاق النووي الإيراني (خطة العمل الشاملة المشتركة). إنّ الحفاظ على الاتفاق النووي مع إيران هو مسألة احترام اتفاقيات دولية، ومسألة أمن دولي"[46].

كما صدر بيان مشترك عن الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي ووزراء الشؤون الخارجية والماليّة في فرنسا وبريطانيا وألمانيا في (2 نوفمبر/تشرين الثاني 2018)، جاء فيه: "نأسف بشدة لإعادة فرض العقوبات من قبل الولايات المتحدة نتيجة انسحابها من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) التي تعدُّ عنصراً رئيسياً من البنية العالمية لعدم الانتشار النووي والدبلوماسية المتعددة الأطراف، التي تمت الموافقة عليها بالإجماع من قبل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في قرارها 2231. وبصفتنا موقِّعين على خطة العمل المشتركة، فإننّا ملتزمون بالعمل، في جملة أمور، على صيانة القنوات المالية التشغيلية مع إيران وضمان استمرار صادرات النفط والغاز الإيراني"[47].

كما عَدَّ رئيس البرلمان الأوروبي السابق أنطونيو تاجاني في تصريحات لإذاعة "راي" الإيطالية، أنّ الرئيس الأمريكي دونالد ترامب ارتكب "خطأ". وأشار إلى أنَّ القرار (انسحاب واشنطن من الاتفاق النووي) لا يساعد عملية السلام في الشرق الأوسط، بل بعكس ذلك يهدف إلى عزل الولايات المتحدة.

المطلب الثاني: العلاقات الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وإيران: مع أنّ العلاقات بين أوروبا وإيران كانت بين مدّ وجزر، ظلّ للاقتصاد دور أساسي في تطور هذه العلاقات، إذْ تعدُّ كل من الصين والإمارات العربية المتحدة والاتحاد الأوروبي الشركاء التجاريين الأساسيين

[46] https://www.gov.uk/government/news/joint-statement-on-the-re-imposition-of-us-sanctions-on-iran.ar

[47] https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/iran/la-question-nucleaire/article/declaration-conjointe-de-la-haute-representante-federica-mogherini-des2/11/2018

لإيران، وهم يشكلون على التوالي 19،5% و16،8% و16،3% من التبادل التجاري مع إيران. وكان الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول لإيران قبل موجة العقوبات الأخيرة[48].

تظهر الاستثمارات الأوروبية في إيران في العديد من القطاعات بما في ذلك الطاقة والسيارات والنقل ووفقًا لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لصندوق النقد الدولي في إيران، من المتوقع أن يصل إلى 4.3٪ في 18/2017. يدعم الاتحاد الأوروبي بنشاط اندماج إيران في الاقتصاد العالمي وعضويتها في منظمة التجارة العالمية[49].

إنّ رفع العقوبات بما يتماشى مع خطة العمل المشتركة قد سهل العلاقات التجارية والاقتصادية. في عام 2016 –أول سنة مالية بعد تنفيذ خطة العمل المشتركة – وصلت واردات الاتحاد الأوروبي من إيران إلى 5.5 مليار يورو، ممَّا يمثل زيادة بنسبة 344،8٪، وبلغت صادرات الاتحاد الأوروبي 8.2 مليار يورو، بزيادة قدرها 27،8٪. وفي عام 2017 تجاوزت واردات الاتحاد الأوروبي من إيران 10.1 مليار يورو، والصادرات إلى إيران بلغت 10.8 مليار يورو[50].

بلغ الميزان التجاري بين الاتحاد وإيران 682 مليون يورو في عام 2017. ومنذ عام 2012 كان الميزان التجاري رابحاً، أمَّا في السنوات الخمس قبل 2012 فكان سلبياً. وبلغت صادرات الاتحاد الأوروبي إلى إيران في عام 2017 أكثر من 10.8 مليار يورو. وأهم صادرات الاتحاد إلى إيران الآلات وتجهيزات النقل (5،5 مليار، وتشكل 50،9 % من الصادرات) والكيميائيات (1،9 مليار يورو، 18،1%) والبضائع المصنعة (0،9 مليار يورو ،8،9%). وبلغت مستوردات الاتحاد من إيران في عام 2017 أكثر من 10،1مليار يورو، وشكل النفط الخام 88،7% بقيمة 8,9 مليار يورو، وتلاه لمواد المصنعة (0،6 مليار يورو، 6،4%) والطعام

[48] https://eeas.europa.eu/delegations/iran/2281/iran-and-eu_en
[49] https://eeas.europa.eu/delegations/iran/2281/iran-and-eu_en
[50] https://eeas.europa.eu/delegations/iran/2281/iran-and-eu_en

0،3مليار يورو 3،3%. وفي عام 2017 زادت واردات الاتحاد من إيران بنسبة 83،9 %، وزادت صادراته إلى إيران بنسبة 31،5% (انظر الجداول الآتية):

الجدول الثاني (إيران –الاتحاد الأوروبي: التجارة في البضائع خلال 2015–2017، مليارات اليورو)

السنة	واردات الاتحاد	صادرات الاتحاد	الميزان
2015	1،3	6،5	5،2
2016	5،5	8،2	2،7
2017	10،1	10،8	0،7

الجدول الثالث :(إيران –الاتحاد الأوروبي: التجارة في الخدمات 2014–2016):

السنة	واردات الاتحاد	صادرات الاتحاد	الميزان
2014	0،7	0،8	0،1
2015	0،7	0،9	0،3
2016	1،0	1،2	0،2

الجدول الرابع: الاستثمار المباشر للاتحاد الأوروبي 2016، مليارات اليورو

السنة	Inwards stocks	Out ward stocks	الميزان
2016	2،2	4،2	2،0

المصدر European Commission Dieretorate –General for trade;

المطلب الثالث: دور ومواقف الأحزاب الأوروبية من العلاقات مع إيران: جاء الانسحاب الأمريكي من خطة العمل الشاملة المشتركة (JCPOA) ليعقد الأمور داخل القارة الأوروبية التي رفضت هذا الانسحاب الأمريكي، وجاء هذا الرفض على صعيد الدول والأحزاب في الاتحاد الأوروبي.

أمَّا العائلات الحزبية الأوروبية فشهدت انقسامات كبيرة بين المجموعات الحزبية، منها من أيد العقوبات الأمريكية، وأخرى دعمت الموقف الإيراني، وطالبت دول الاتحاد الأوروبي بتعزيز العلاقات مع إيران على مختلف الأصعدة.

وقد عكست المناقشات في البرلمان الأوروبي عام 2018 الإجماع الأوروبي على متابعة العمل بخطة العمل مع إيران، فأشار العديد من أعضاء البرلمان الأوروبي إلى أنَّ قرار الولايات المتحدة سيزيد من المخاطر، وأهم هذه الآراء:

أ- قال كلاوس بوتشنر (الخضر / الاتحاد الأوروبي، ألمانيا): "إذا اتبعت أوروبا إرادة الرئيس ترامب، وأعادت فرض العقوبات ضد إيران، أعتقد أن إيران ستستأنف إنتاج الأسلحة النووية، وسيكون هناك سباق تسلح في الشرق الأوسط".

ب- وقالت كورنيليا إرنست من مجموعة اليسار الأوروبي الموحّد /اليسار الأخضر لدول شمالي أوروبا (GUE NGL)، (ألمانيا): "يجب الحفاظ على هذه المعاهدة مع إيران فيما يتعلق بالمسائل النووية. لا يمكننا ببساطة السماح بمزيد من تصعيد التوتر والصراع في الشرق الأدنى".

ج-قال فابيو كاستالدو من مجموعة أوروبا الحرية والديمقراطية المباشرة (EFDD، إيطاليا): "أعتقد أنَّ القرار الأمريكي بالانسحاب من جانب واحد من الاتفاقية هو خطأ تاريخي. أنا على قناعة تامة بأنَّ واجبنا هو بذل قصارى جهدنا للدفاع عن الاتفاقية. مع حقيقة أنَّ الأدوات ليست كافية للقيام بذلك".

د- قال ماريو بورغيزيو من مجموعة "أوروبا الأمم والحرية "(ENF)، إيطاليا): "كان ينبغي أن يكون لدينا خطة (ب) لاحتمال انهيار هذه الاتفاقية فجأة". "الحقيقة هي أنَّ الشركات الكبرى في قطاع السيارات وقطاع النفط تتخلى عن إيران، وهذا أمر خطير جداً، في المقام الأول بالنسبة إلى إيران، وله تداعيات جيوسياسية وأمنية تحمل معها مخاطر هائلة لبقية العالم. [51]"

ولكن مع الإجماع على إبقاء برنامج العمل مع إيران فقد اختلفت المجموعات الحزبية في عدد من الشؤون أهمها:

[51] http://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/world/20180607STO05280/iran-meps-criticise-us-for-withdrawing-from-nuclear-deal

1) موضوع ربط توسيع التعاون الاقتصادي مع إيران بملف حقوق الإنسان: وتقسم إلى:

1. المجموعات المعارضة لهذا الربط، وهي المجموعات الحزبية من وسط اليمين واليسار؛ وهي:

ج- مجموعة حزب الشعب الأوروبي EPP التي وافقت على الربط فقط بـ 25% من أعضائها.

ح- كتلة الديمقراطيين الاشتراكيين، S&D: رفضت مجموعة الديمقراطيين الاشتراكيين الربط بين تعميق العلاقات الاقتصادية مع إيران وتحسين سجلها في مجال حقوق الإنسان، فقد صوت لصالح هذا الربط 19% فقط.

خ- أمَّا حزب الخضر، المعروف بتشديده على حقوق الإنسان فانحاز هذه المرة إلى حزب الشعب الأوروبي وتوجهات البحث والتطوير، مفضلين مشاركة أكثر براغماتية مع إيران، وجاء التصويت بنسبة 22% فقط من المؤيدين للربط بين تعميق العلاقات الاقتصادية مع ايران وتحسين سجلها في حقوق الانسان.

د– المجموعة الثامنة "أوروبا الأمم والحرية "(ENF) اليمينة المتطرفة: فقد فجرت مفاجأة بتأييد 8% فقط لعملية الربط بين حقوق الإنسان، وتوسيع العلاقات مع إيران.

2. المجموعات المؤيدة للربط بين ملف حقوق الإنسان في إيران وتوسيع العلاقات الاقتصادية معها: وأهم هذه المجموعات:

أ– كتلة الليبراليين أو "المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين" ECR فقد دعمت ربط التعاون الاقتصادي بملف تقدم إيران في مجال حقوق الإنسان بنسبة 90%.

ب– كما أيدت مجموعة اليسار الأوروبي الموحّد/ اليسار الأخضر لدول شمالي أوروبا (GUE NGL) بنسبة 94%.

ج–تحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا Liberals of ALDE، بنسبة 97%.

2) المطالبة بالانخراط مع إيران لحل أزمات المنطقة من أمنية ومشكلات طاقة: وهنا نلاحظ كذلك انقساماً بين المجموعات على الشكل الآتي:

أ- المجموعات المؤيدة: شملت كلّاً من مجموعة حزب الشعب الأوروبي بنسبة 96%، ومجموعتي الاشتراكيين والخضر جاءت النسبة بـ 100%، مجموعة اليسار الأوروبي الموحّد /اليسار الأخضر لدول شمالي أوروبا (GUE NGL) بنسبة 85%.

ب- في المقابل كانت بعض المجموعات في الوسط أقل تأييداً، فقد أيدت مجموعة أوروبا الحرية والديمقراطية المباشرة هذا الشأن (EFDD)، بنسبة 50%، وكتلة الليبراليين أو "المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين" ECR بنسبة 59%.

ج-المجموعات الأقل تأييداً لهذا البند هي المجموعة الثامنة: مجموعة "أوروبا الأمم والحرية "(ENF): 30 %، ومجموعة الليبراليين الديمقراطيين بنسبة 8%.

3) **موضوع إدانة الهجمات الإيرانية على إسرائيل وإنكار الهولوكوست:** استنكرت الغالبية العظمى من أعضاء البرلمان الأوروبي تهديدات إيران ضد الكيان الصهيوني وإنكار الهولوكوست، ولكنّ مجموعة الخضر/ التحالف الأوروبي الحرّ (EGP-EFA) ترفض الانتقادات. وفي الوقت نفسه وافق معظم أعضاء المجموعة من البرلمان الأوروبي (85٪) على إدانة التصريحات القاسية من جانب إيران ضد الكيان الصهيوني وإنكارها للمحرقة. ينص النص الدقيق للفقرة على ما يأتي:

"يدين بشدة نداءات النظام الإيراني المتكررة بتدمير إسرائيل وسياسة النظام الخاصة بإنكار الهولوكوست". ومن الجدير بالذكر أنَّ حزب الخضر وحده هو الذي صوّت ضدّه.

لاحظنا أيضاً سلوكاً مثيراً للاهتمام بين أعضاء جبهة مارين لوبان الوطنية (اليمينة المتطرفة)، ففي لحظة التصويت، رفضوا أيضاً النّصّ. ومع ذلك، قام البرلمانيون جميعهم الـ 22 الذين شاركوا في التصويت بتصحيح أصواتهم في وقت لاحق، قائلين إنَّهم

يريدون التصويت لصالحه، ولكنّ آلة التصويت لم تعمل بشكل صحيح. وغني عن القول، إنَّه من المستحيل عملياً أن تتعطل 22 آلة تصويت في وقت واحد، وكلها تنتمي إلى الحزب نفسه.

وفي النهاية، وبصرف النظر عن حزب الخضر، لم يوافق على هذه الفقرة سوى عدد قليل من الأحزاب الأخرى، مثل النسر الذهبي Golden Dawn اليميني المتطرف، وحزب اليسار الموحد United Left، وحزب سيريزا اليوناني SYRIZA .[52]

جاءت النتائج في هذا الشأن على الشكل الآتي:

1. المجموعات المؤيدة لإدانة الهجمات الإيرانية المحتملة على الكيان الصهيوني هي:

أ– حزب الشعب الأوروبي 100%.

ب– حزب الاشتراكيين الديمقراطي 99%.

ج– تحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا (ALDE) 95%.

د– كتلة الليبراليين والمحافظين الإصلاحيين الأوربيين ECR 94%.

هـ– مجموعة اليسار الأوروبي الموحّد / اليسار الأخضر لدول شمالي أوروبا (GUE NGL) 68%.

و- مجموعة أوروبا الحرية والديمقراطية المباشرة (EFDD)، 65%.

2. المجموعات الأقل تأييداً لإدانة الهجمات الإيرانية على إسرائيل:

أ– مجموعة "أوروبا الأمم والحرية (ENF) 42%.

ب– مجموعة الخضر/ التحالف الأوروبي الحرّ (EGP-E) 23%.

4) موضوع زيادة الشركات الأوروبية لاستثماراتها في قطاع الطاقة الإيراني:

لوحظت أنماط ائتلاف مماثلة في الأصوات المتعلقة بتعميق العلاقات الاقتصادية بين إيران والاتحاد الأوروبي. دعت كل من المجموعتين الوسطيتين (حزب الاشتراكيين

[52]https://www.votewatch.eu/blog/eu-and-us-send-opposite-signals-to-irans-reconciliation-plan

الديمقراطي ومجموعة حزب الشعب الأوروبي S & D وEPP)- بشكل شبه إجماعي- الشركات الأوروبية لزيادة استثماراتها في قطاع الطاقة الإيراني، وكذلك دعت الاتحاد الأوروبي إلى تسهيل انضمام إيران إلى منظمة التجارة العالمية[53].

ومن المثير للاهتمام أنَّ أعضاء المجموعة الخضراء جميعهم صوتوا لصالح هذه الفقرات، مع أنَّ سجلهم طويل في الانتقاد تجاه التجارة الحرة (التي تمثلها منظمة التجارة العالمية) والاعتماد على الغاز والنفط كمصادر للطاقة. كما أيد حزب "حركة النجوم الخمس" ذو العقلية الحمائية، أيد الدعوة لمزيد من الاستثمارات والتجارة مع البلاد.

وجاءت النتائج هل يجب على الشركات الأوروبية الاستثمار في قطاع الطاقة الإيرانية على الشكل الآتي:

1. **المجموعات المؤيدة لزيادة الاستثمارات في قطاع الطاقة الإيرانية وهي:**

أ- مجموعة الخضر/ التحالف الأوروبي الحرّ (EGP-EFA) 100%.

ب- حزب الاشتراكيين الديمقراطي S&D 99%.

ج-المجموعة الأولى: حزب الشعب الأوروبي 96%.

د- أوروبا الحرية والديمقراطية المباشرة (EFDD)، 50%.

2. **المجموعات الأقل دعماً لاستثمار الشركات الإيرانية في قطاع الطاقة:**

أ- المجموعة الرابعة: تحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا (ALDE) 10%.

ب- المجموعة الخامسة: مجموعة اليسار الأوروبي الموحّد / اليسار الأخضر لدول شمالي أوروبا (GUE NGL) 4%.

ج- المجموعة الثامنة: مجموعة "أوروبا الأمم والحرية (3%).

[53] https://www.votewatch.eu/blog/eu-and-us-send-opposite-signals-to-irans-reconciliation-plan/

المطلب الرابع: محددات التعامل الأوروبي مع الملف الإيراني: يعترض العلاقات الأوروبية الإيرانيّة عدد من المعوقات أهمها:

أولاً: أوروبا ليست الشريك التجاري رقم واحد بالنسبة إلى إيران:

- بلغ الناتج المحلي الإجمالي الإيراني حسب القوة الشرائية 1،64 تريليون دولار (2017).
- يبلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قرابة20 ألف دولار (2017).
- تبلغ قيمة الصادرات الإيرانية إلى العالم 101،4 مليار دولار وفقاً لعام 2017 وأهم الشركاء الصين 27،5 %، الهند 15،1%، كوريا الجنوبية 11،4%، تركيا 11،1%، إيطاليا 5،5%، اليابان 5،3% (2017). وأهم الصادرات: النفط 60%، والمنتجات البتروكيميائية، والفواكه والفستق، والسجاد وتحتل المرتبة الرقم 44 عالمياً[54].
- تبلغ الواردات الإيرانية 39،76 مليار دولار وفقاً لعام 2017. وأهم الشركاء الإمارات العربية المتحدة 29،8%، والصين 12،7 % وتركيا 4،4%، وكوريا الجنوبية 4%، وألمانيا 4% وفقاً لعام 2017. وتحتل إيران المرتبة رقم 37 عالمياً في الصادرات.
- أهم الواردات الآلات الصناعية، والبضائع الاستهلاكية والخدمات التقنية. [55]

تطورت العلاقات التجارية بين الاتحاد الأوروبي وايران، وزادت من 3،9 مليار يورو في 1996 إلى 11،3 مليار يورو في 2006 والواردات من الاتحاد زادت من 5،8 مليار يورو إلى 14،1 مليار في 1996. وأهم صادرات الاتحاد إلى إيران الآلات، في حين يشكل النفط 90% من واردات الاتحاد الأوروبي من ايران[56].

[54] https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html
[55] https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html
[56] http://www.iris-france.org/44347-eu-and-iran-towards-a-new-partnership/
EU and Iran Towards a New Partnership؛ Presse30 avril 2014,Thierry Coville - Diplomatist

ليس بمقدور الاتّحاد الأوروبي أن يتجاهل سياسة الولايات المتّحدة مع أنّ هدفه المُعلَن هو أن يشقّ مساره الخاصّ في ما يتعلّق بسياسة إيران. ومن الناحية الاقتصادية، ستقلّل العقوبات الأمريكية المعاد فرضها من أهمّية الالتزام الأوروبي الاقتصادي مع إيران، نظراً إلى الهيمنة الأمريكية في النظام المالي الدولي، وإلى صغر حجم علاقات الاتّحاد الأوروبي التجارية مع إيران مقارنة بتلك التي تربط الاتّحاد الأوروبي بالولايات المتّحدة (راجع الرسمَين البيانيَّين 1و2)

المرجع: علي فتح الله نجاد، أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية – 22 أكتوبر 2018. https://www.brookings.edu/ar/research/

ونلاحظ تفوق الصادرات الألمانية إلى الولايات المتحدة الامريكية، إذْ وصلت إلى أكثر من 120 مليار دولار في أعوام 2017، 2015، 2014 و2013، وتأتي بالدرجة الثانية المملكة المتحدة ثم إيطاليا فرنسا.

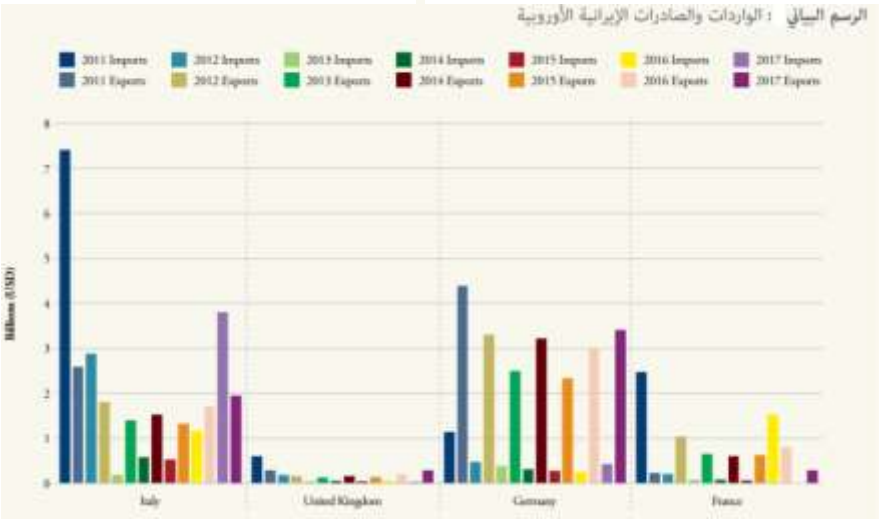

المرجع: علي فتح الله نجاد، أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية – 22 أكتوبر 2018. https://www.brookings.edu/ar/research/

وفي المقابل نلاحظ تواضع الواردات والصادرات الإيرانية الأوروبية، إذْ سجلت أفضل الصادرات مع ألمانيا، وسجلت أعلى نسبة واردات سجلت مع إيطاليا عام 2017.

ثانياً: أوروبا الاقتصادية تتفوّق على أوروبا السياسية:

شجّعت بروكسل صراحةً الشركات الأوروبية على استكمال الروابط التجارية مع إيران، لا بل على توطيدها، مسلّطةً الضوء على تسعة مجالات لتطبيع العلاقات التجارية والاقتصادية مع إيران. وفي هذا السياق، حدّث الاتّحاد الأوروبي آليات الحماية من قيود العقوبات (Blocking Statute) للشركات الأوروبية التي لها تعاملات مالية مع إيران من العقوبات الأمريكية الخارجية التي أعيد فرضها. وحدّث أيضاً الاتّحاد الأوروبي معايير الإقراض الخارجي التابع لبنك الاستثمار الأوروبي من خلال منح إيران أهليّة القيام بأنشطة استثمارية

مع أنّ ذلك لا يزال مسعىً معقّداً. غير أنّ السياسيّين الأوروبيّين لا يتمتّعون بالقوّة الكافية لإجبار الجهات الفاعلة الاقتصادية الأوروبية على القيام بأنشطة تجارية مع إيران نظراً إلى تهديد العقوبات الأمريكية. واستناداً إلى حسابات الكلفة والعائد، سبق أن أوقفت كثير من الشركات الأوروبية أنشطتها مع إيران خوفاً من الغرامات الأمريكية، أكانت ماليّة أم كانت تقضي بإقصائها من السوق الأمريكية المهمّة أكثر فأكثر.

ولكن من الضروري التفرقة بين الشركات المتعدّدة الجنسيات الأوروبية والمؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، فانفتاح الشركات المتعدّدة الجنسيات على الولايات المتّحدة أجبرها على وقف عمليّاتها مع إيران، متخلّيةً بذلك عن مخطّطاتها التوسّعية. أمّا المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة، فتستطيع أن تكمل أعمالها. فبالنسبة إلى ألمانيا، الشريك الاقتصادي الأوروبي الأهمّ لإيران حيث تعمل من 5 إلى 7 آلاف شركة ألمانية بانتظام مع إيران. حافظت التجارة الألمانية الإيرانية على استمراريتها بدعم من المؤسّسات الصغيرة والمتوسّطة. وحتّى عندما بلغت عقوبات الأمم المتّحدة والولايات المتّحدة والاتّحاد الأوروبي ذروتها على إيران بين العامَين 2012 و2015، صدّرت ألمانيا سلعاً وخدمات بلغت قيمتها نحو مليارَي يورو سنوياً.

ومن أجل أن يستمرّ الالتزام الاقتصادي الأوروبي مع إيران، يترتب على الاتّحاد الأوروبي أن ينشئ قنوات تسديد معزولة عن الدائرة المالية التي تخضع للهيمنة الأمريكية، وتضطلع المصارف المحلّية بدور مهم، ولكنّها تحتاج إلى مصرف تجاري أوروبي أكبر ليجري هذا النوع من التسديدات. وفي الوقت الحالي، حافظت الشركات الأوروبية على الحدّ الأدنى من حضورها في إيران، معتمدةً بذلك مقاربة التريّث والترقّب حتّى تتّضح الصورة بين واشنطن وطهران.[57]

[57] https://www.brookings.edu/ar/research/أوروبا-ومستقبل-سياستها-إزاء-إيران-الت/
علي فتح الله نجاد، أوروبا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية الإثنين، 22 أكتوبر 2018.

ثالثاً: ضحالة النظام المالي الأوروبي أمام النظام المالي الأمريكي "سويفت":

مشكلة العقوبات على إيران، ليست جديدة، فقد واجهها الاتحاد الأوروبي عندما فرضت الولايات المتحدة عقوبات على كوبا، فاضطر للدفاع عن مصالحه عبر إصدار قانون عام 1996 لحماية الشركات الأوروبية من التشريعات الخارجية. وقد أسهم ذلك القانون في إقناع الولايات المتحدة بالتراجع عن فرض العقوبات الثانوية على الدول والشركات التي تتعامل مع كوبا.

أربكت العقوبات الجديدة التجارة العالمية، وجعلت دولاً كالصين واليابان والهند والعراق تطلب مُهَلاً من أجل إيجاد بدائل للواردات الإيرانية، وخصوصا النفط والغاز. أمّا المشكلة التي لا حلّ قريبا لها فهي اعتماد العالم بأسره على النظام المالي الأمريكي في تعاملاته التجارية، فلا تستطيع أي دولة، حتى إذْ كانت بعظمة الصين وروسيا والهند، أن تمارس نشاطها التجاري دون استخدام النظام المالي الأمريكي، وهو النظام المتماسك الوحيد الذي تعتمد عليه دول العالم أجمع، الموالية منها والمناهضة.

لم تقترب دول اليورو بعد من تشكيل نظام مالي ونقدي محكم، يضاهي النظام الأمريكي، ناهيك أن يكون بديلاً له، وما زال الاتحاد الأوروبي بعيداً عن إنتاج نظام مالي متماسك يمكنه أن يكون موازياً للنظام الأمريكي، مع أنّه مرّ عشرون عاماً على انطلاق الاتحاد النقدي الأوروبي وحلول اليورو محل العملات الوطنية[58].

يقول خبراء أوروبيون عقدوا مؤتمراً في جامعة لايدن الهولندية في الذكرى العشرين لانطلاق الاتحاد النقدي، إنَّ النظام المالي الأوروبي لن يتماسك ليكون بديلاً للنظام المالي الأمريكي أو مضاهياً له إلا بعد 50 عاماً، فعشرون عاما في عرف الأنظمة المالية ليست طويلة. وقد استغرق النظام المالي الأمريكي عشرات السنين كي يتكامل، ومرت الآن مئتا عام على تأسيسه، في حين لا يزال النظام المالي الأوروبي يحبو في العشرين.

[58] حميد الكفائي، هل يمكن الأوروبيين تجاوز سلطة «الشرطي التجاري " – الحياة ، 9 ديسمبر 2018 /

كيف يمكن للأوروبيين – إذاً – أن يتجنبوا العقوبات الأمريكية ضد شركاتهم ومصارفهم؟ إنَّهم لا يريدون أن يتخلوا عن مصالحهم في إيران، وهم مستاؤون من أداء واشنطن دور «الشرطي التجاري للعالم» حسب وصف وزير الاقتصاد الفرنسي، برونو لامير، لكنهم غير قادرين على الخلاص من العقوبات الأمريكية لأنهم – كباقي دول العالم– يستخدمون النظام المالي الأمريكي الذي يمنع التعامل مع إيران. وحتى إذا لجؤوا إلى تفعيل قانون عام 1996، فإنَّهم لا يستطيعون التحكم بقرارات شركاتهم غير المستعدة للعمل خارج النظام المالي الأمريكي. هناك نظام (سويفت) الأوروبي، ومقره بروكسل، وهو نظام بسيط لا يعدو كونه نظاماً لتبادل رسائل الضمان المالي والتوثيق، وكان الأوروبيون يفكرون باستخدامه كنظام بديل يمكنهم اللجوء إليه للتعامل مع إيران، لكنَّ إدارة (سويفت) أعلنت أنَّها ستلتزم بالعقوبات الأمريكية، ما أحرج الاتحاد الأوروبي وجعله يبحث عن بدائل. هناك الآن فكرة تتبناها فرنسا لإنشاء ما يعرف بنظام (أس بي في) أو «وسيلة الدفع الهادفة»، وتحاول ثلاث دول أوروبية (بريطانيا وألمانيا وفرنسا) وضع هذه الآلية للتعامل مع إيران، ولكن المشكلة التي تواجهها هي عدم وجود دولة مستعدة لاستضافتها؛ لأنَّ معظم الدول تخشى أن تطالها العقوبات الأمريكية. ومع ذلك يأمل "لامير" أن تكون هذه الآلية جاهزة بحلول نهاية العام.[59]

وفي الختام يلاحظ الباحث اختلاف موقف المجموعة الحزبية وفقاً للشأن المطروح، فعلى سبيل المثال نرى أنَّ مجموعة أوروبا الأمم (حالياً أوروبا الهوية) لا تؤيد قيام الشركات الأوروبية بالاستثمار في قطاع الطاقة الإيرانية، كما أنَّها لا تؤيد الانخراط مع إيران في حلّ أزمات المنطقة من أمنية وطاقة، إذْ حصل هذا الموضوع على 30%. وفي المقابل نراها لا تؤيد الربط بين ملف حقوق الإنسان وتوسيع العلاقات الاقتصادية مع إيران فقط (3%) فقط، فهي تدعم توسيع العلاقات الاقتصادية مع إيران بصرف النظر عن هذا الرّبط. وسيزيد

[59] حميد الكفائي، هل يمكن الأوروبيين تجاوز سلطة «الشرطي التجاري " الحياة ، 9 ديسمبر 2018 /

تعزيز هذه المجموعة مقاعدها من 36 مقعداً إلى 58 مقعداً في البرلمان الأوروبي 2019 من تعقيد الوضع بالنسبة إلى إيران.

وهذا يدل على تباين مواقف المجموعات الحزبية وفقاً لموضوع التصويت، فبينما رأينا دعماً كبيراً من الديمقراطيين الاشتراكيين S&D (يسار وسط) والمحافظين من حزب الشعب الأوروبي EPP (يمين وسط) للعلاقات مع إيران بغض النظر عن الموقف من حقوق الإنسان، نرى أنّ هذه المجموعات تقف إلى جانب الكيان الصهيوني في حال كان هناك اعتداء إيراني عليها. ولكنّ خسارة هذه المجموعات لأغلبيتها المشتركة في البرلمان الأوروبي سيزيد تعقيد الوضع لدى صانع القرار الإيراني.

وتعدُّ مجموعة الخضر/ التحالف الأوروبي الحرّ (EGP-EFA) (يسار) هي الأكثر دعماً لإيران في الملفات جميعها، أمّا في ملف اعتداء إيران على الكيان الصهيوني فقد حصل على إدانة 23% من نواب المجموعة فقط.

وقد شهدت الانتخابات الأخيرة مكاسب كبيرة لليبراليين الوسطيين والخضر ذوي العقلية البيئية، ونلاحظ أنَّ زيادة أعضاء هذه المجموعة من 52 مقعداً إلى 73 مقعداً بفارق 21 مقعداً سيعزز وضع إيران داخل البرلمان الأوروبي نظراً إلى مواقف هذه المجموعة المؤيدة لإيران.

وفي المقابل تُعدّ مجموعة اليسار الأوروبي الموحّد/ اليسار الأخضر لدول شمالي أوروبا (GUE NGL) المشككة في البناء الأوروبي، والتي تراجعت من 52 مقعد إلى 39 مقعداً، وتحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا (ALDE) من يسار الوسط تعرف حالياً بأوروبا المتجددة (Renew Europe) وقد تقدمت تقدّماً مذهلاً من 69 إلى 106 مقاعد، فضلاً عن كتلة "المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين" ECR (جناح يمين الوسط من المحافظين والمتشككين بأوروبا التي تراجعت من 77 برلمانياً إلى 62)، ويعدّ هؤلاء جميعهم من أكثر المجموعات تشديداً على استخدام ملف حقوق الإنسان لعرقلة تقدم العلاقات مع إيران.

ولا ننسى تاريخ هذه المجموعات في دعمها لجماعة مجاهدي خلق المعارضة لإيران، فقد استجابت لدعوة أعضاء البرلمان الأوروبي لمقاطعة زيارة الوفد الإيراني للبرلمان الأوروبي في مايو 2015. ومن الإستراتيجيات الأخرى الشائعة لعضوية مجاهدي خلق عقد جلسات استماع علنية في البرلمان الأوروبي، مثل تلك التي نظمت في نيسان 2015 عن الحرية الدينية في إيران من قبل مجموعة المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين ECR[60].

[60] https://iran-interlink.org/wordpress/mek-mojahedin-khalq-rajavi-cult-in-the-european-parliament/
MEK (MOJAHEDIN KHALQ, RAJAVI CULT) IN THE EUROPEAN PARLIAMENT
BY Iran Interlink, 2015/05/11

هذه المجموعات ذاتها هي من يصر على ربط التعامل مع إيران بالتقدم الإيراني في مجال الحقوق الأساسية، فضلاً عن مجموعة أوروبا الحرية والديمقراطية المباشرة (EFDD) التي عززت مكاسبها في الانتخابات الأخيرة لتصل إلى 54 مقعداً مقابل 42 مقعداً في انتخابات 2014 (اليمينية المتطرفة التي تضم أعضاء من اليمين واليسار). وهذا يعني أنَّ المجموعات المذكورة أعلاه خسرت 28 مقعداً، وفي المقابل حصلت أوروبا المتجددة على 37 مقعداً إضافياً، وكذلك حصلت أوروبا الحرية والديمقراطية المباشرة على 12مقعداً بمجموع قدره 49 مقعداً، وكان الفارق بالنتيجة 21 مقعداً لصالح المجموعات المعارضة لإيران، وهذا سيعزز المعارضة في البرلمان الأوروبي للملفات الإيرانية، وقد يؤدي إلى اختلال الميزان لصالح أعداء إيران الذين يريدون توتير العلاقات مع طهران والقضاء على الاتفاق النووي معها.

ونلاحظ أنَّ إيران ستعاني بسبب نتائج الانتخابات الأوروبية الحالية (2019–2024) نتيجة تراجع دور يمين الوسط ممثلاً بحزب الشعب الأوروبي واليسار ممثلاً بمجموعة " حزب الاشتراكيين الديمقراطي (S&D)، وفي المقابل سيفيد صانع القرار الإيراني من زيادة شعبية اليمين المتطرف ضمن البرلمان الأوروبي، إلَّا أنَّ العقبة هي عدم وضوح توجه هذه المجموعة في الملفات جميعها، فبينما لا تربط بين توسيع العلاقات الاقتصادية مع إيران وملف حقوق الإنسان، نجد أنَّها تدعم استثمار الشركات الأوروبية في إيران بنسبة متدنية تصل إلى 3% فقط.

ونرى بالنتيجة أنَّ الأغلبية الكبيرة وغير المتجانسة من أعضاء البرلمان الأوروبي التي كانت تدعم إقامة علاقات سياسية واقتصادية أوثق مع إيران، قد تراجعت نتيجة الانتخابات الأخيرة (أيار/2019)؛ ممَّا يعني تعقد الوضع بالنسبة إلى إيران.

مع أنَّ الأحزاب السياسية لا تعدُّ من الفاعلين الأساسيين على مستوى النظام الدولي فإنّها تتمتع بعلاقة متعدية من خلال تأثيرها في رسم السياسة العامة والخارجية داخل الدولة، أو ما يسمى بالصندوق الأسود للدول، وكذلك للاتحاد الأوروبي.

ونوصي في ختام البحث، بأهمية تركيز صناع القرار في إيران على إمكانية التأثير في الأحزاب الأوروبية المؤيدة للقضايا الإيرانية، ومحاولة استمالة الأحزاب المعادية لإيران، فاستمالة هذه الأحزاب يعني تغيير معادلة صنع القرار في الاتحاد الأوروبي لصالح تأييد القضايا الإيرانية في مواجهة التعنت الأمريكي.

كما يجب على الأحزاب الأوروبية تعزيز الحوار مع إيران في قضايا الأمن الإقليمي، وأفغانستان، وتطوير اتفاقية شراكة في مجال الطاقة مع إيران.

ملحق رقم (1): تصويت المجموعات الأوروبية في الملفات المتعلقة بإيران								
الموضوع	حزب الشعب الأوروبي	حزب الاشتراكيين الديمقراطي (S&D)	كتلة الليبراليين أو المحافظين والإصلاحيين الأوروبيين"(ECR)	المجموعة الرابعة: تحالف الليبراليين والديمقراطيين من أجل أوروبا(ALDE)	المجموعة الخامسة: مجموعة اليسار الأوروبي المؤتحد / اليسار الأخضر لدول شمالي أوروبا (GUE NGL)	المجموعة السادسة: مجموعة الخضر/ التحالف الأوروبي الحر(EGP-EFA)	المجموعة السابعة: مجموعة أوروبا الحرية والديمقراطية المباشرة (EFDD)	المجموعة الثامنة: مجموعة "أوروبا الأمم الحرية"(ENF)
يجب على الشركات الأوروبية الاستثمار في قطاع الطاقة الإيرانية	96	99	96	10	4	100	50	3
على الاتحاد الأوروبي تسهيل دخول إيران الى منظمة العمل الدولية	96	98	3	13	17	100	54	16
تعاون أكبر بين إيران والاتحاد في الشؤون الإقليمية مثل الأمن والطاقة وإدارة اللاجئين	96	100	59	8	85	100	50	30
إدانة الهجمات الإيرانية على إسرائيل والبروتوكوست	100	99	94	95	68	23	65	42
ربط توسيع العلاقات الاقتصادية مع ملف حقوق الانسان في إيران	%25	%19	90	%97	94	29	%55	8
يتوجب على إيران التقدم في مجالات الحقوق الأساسية	%29	%11	87	%100	90	36	%92	18

https://www.votewatch.eu/blog/eu-and-us-send-opposite-signals-to-irans-reconciliation-plan

المراجع

المراجع باللغة العربيّة:

1- بشير عبد الفتاح، الانتخابات النمساوية ضمن لوحة أوروبية انتخابية أعرض، الحياة 19 /10 /2017.

توماس ليندیمان، الخطاب الداخلي في إيران والتحديات الأمنية الحقيقية، سلسلة محاضرات 179– –مركز

2- الإمارات للبحوث والدراسات الاستراتيجية، 2014.

3- التنصت الأميركي: البرلمان الأوروبي يؤيد تعليق اتفاقات رئيسية مع واشنطن، الحياة 13 أذار 2014.

4- حسين طلال مقلد، المؤسسات فوق القومية. البرلمان الأوروبي نموذجاً، مجلة المستقبل العربي، العدد 433، أذار 2015.

5- حميد الكفائي، هل يمكن الأوروبيين تجاوز سلطة «الشرطي التجاري "الحياة، 9 ديسمبر 2018.

6- محمد مصطفى كمال – فؤاد نهرا، صنع القرار في الاتحاد الأوروبي والعلاقات العربية الأوروبية، مركز دراسات الوحدة العربية، 2001.

أ– المراجع باللغة الإنكليزية:

1. Herman Lelieveldt and Sebastiaan Princen ،The Politics of the European Union ،Cambridge University press ،2011
2. The European Elections; EU legalization ،National Provisions and Civic Participation ،Study for the AFCO Committee، Directorate-General for Internal Policies –European Parliament 2014
3. Official Journal of the European Union,–C83/56
4. Maria Romaniello ،The international Role of European Parliament ;The SWIFT Affairs and theRe-assessed,Eruopean Institutional Balance of Power ، Centro Studi Federalism Perspective on Federalism ،Vol.5,Issue 1,2013

http://www.on-federalism.eu/attachments/156_download.pdf

5. The post –Lisbon Role of the European Parliament in the EUs Commercial Policy; Implications for Bilateral Trade Negotiations –EU Diplomacy Papers 5/2012 –Belgium-College of Europe
6. BBC ، European Parliament: Guide to the Political Groups ،Numbers Correct as of 20 October 2015 ،www.bbc.com/news/uk-politics-parliaments-34574041.

الوثائق

EGP Council ,Antwerp,18-20 May 2018 Adopted Resolution –After Trump breaks with the Iran deal the EU must break with the US Iran policy

المواقع الالكترونية:

1. https://lobelog.com/what-do-european-parliament-elections-mean-for-the-middle-east/

ELDAR MAMEDOV, What Do European Parliament Elections Mean For The Middle East?JUNE 3, 2019

2. http://www.isalnews.ir/en/note/1527/eu-in-the-middle-east-punching-below-weight

Eldar Mamedov -EU In The Middle East: Punching Below The Weight 27 April 2019
3. https://www.cia.gov/library/publications/the-world-factbook/geos/ir.html
4. http://www.iris-france.org/44347-eu-and-iran-towards-a-new-partnership/

EU and Iran towards a New Partnership ؟Presse30 Avril 2014,Thierry Coville – Diplomatist

5. http://www.europedia.moussis.eu/books/Book_2/3/8/2/2/?all=1
6. http://www.socialistsanddemocrats.eu/mission-vision-values
7. http://levant-party.org/ar/

فراس الشوفي، الاستغلال السياسي للاجئين في أوروبا: 120 ألفاً إلى الجبل الأسود.

8. http://www.bbc.com/arabic/world-41363354
9. http://www.ft.Com/cms/s/0/48e6fa76-70bd-11e4-8113-00144feabdc0.

html#axzz3ODMkXBoK ،Wolfgang Münchau ،Radical left is right about Europe's debt ،23 Nov 2014

10. http;//www. europarl.europa.eu/elections2014 –results /en/seats –by member state -2014 opening session

http://www.independent.co.uk/news/uk/politics/ukip-leader-paul-nuttall-2017-new-year-message-2016-a7503596.html 2017 Could See Bigger Upheaval than 2016's Brexit and Trump ،UkIP Leader Paul Nuttall says

12. http://aa.com.tr/ar/

محمد عابد/ الأناضول، أهم الأحزاب اليمينية المتطرفة في البرلمان الأوروبي2016/9/23 .

13. Far –Right MEPs form Group in European Parliament www.euroactive.com/eu-elections/-2/07/2009 -

نماذج من 8 أحزاب أوروبية "شبه فاشية": معاداة الأجانب أولاً، ناصر السهلي، 12 نوفمبر 2015.

14. https://www.alaraby.co.uk/politics/2015/11/11/
15. http://www.enfgroup-ep.eu/janice-atkinson/
16. http;//www ، europarl ، europa ، eu/elections2014 –results /en/seats – by member state -2014 opening session

17. BBC, European Parliament: Guide to the political groups, Numbers correct as of 20 October 2015,www.bbc.com/news/uk-politics-parliaments-34574041.
18. https://www.gov.uk/government/news/joint-statement-on-the-re-imposition-of-us-sanctions-on-iran.ar
19. https://www.diplomatie.gouv.fr/fr/dossiers-pays/iran/la-question-nucleaire/article/declaration-conjointe-de-la-haute-representante-federica-mogherini-des2/11/2018
20. http://www.europarl.europa.eu/delegations/en/d-ir/documents/ep-resolutions
21. http://www.europarl.europa.eu/news/en/headlines/world/20180607STO05280/iran-meps-criticise-us-for-withdrawing-from-nuclear-deal
22. https://www.votewatch.eu/blog/eu-and-us-send-opposite-signals-to-irans-reconciliation-plan
23. https://eeas.europa.eu/delegations/iran/2281/iran-and-eu_en
24. https://www.sasapost.com/9-parties-paint-a-face-extreme-for-europe-hostile-to-islam-and-hostile-to-immigrants-and-rejects-the-european-union/

زهراء مجدي، أحزاب أوروبا المتمردة: من اليمين المعادي للأجانب إلى اليسار المناهض للاتحاد الأوروبي، 10 أكتوبر 2015.

25. https://www.deutschland.de/ar/topic/syast/antkhabat-awrwba-2019-ara-twjhat-twqat

16.11.2018 أوروبا قبل الانتخابات

26. http://www.ahram.org.eg/NewsQ/553650.aspx

منال لطفي، زعيمة «حزب الاستقلال».. الوجه الجديد لليمين القومي البريطاني

تاريخ ورود البحث:2019/02/11
تاريخ الموافقة على نشر البحث:2019/09/23